جامعة المسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

العنـوان:

# الحكم العالمي كآلية لضبط العلاقات الدولية

## رؤية نيوليبرالية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: إدارة وحكامة محلية

إعداد الطالبة:
-أمال طيب باي

إشراف الأستاذ:
د. محمد شاعة

لجنة المناقشة

| أعضاء اللجـنة | الصفـة |
|---|---|
| 1- شاعة محمد..... | مشرفا |
| 2- ملاح السعيد..... | رئيسا |
| 3- عديلة محمد..... | مناقشا |

السنة الجامعية :2014/2013

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ سورة الحجرات الآية -13-

# شكـــر وعرفان

قال الله تعالى:﴿ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾

إن الحمد والشكر كله لله حمدا وشكرا يليقان بجلال وجهه وعظيم سلطانه أن أنار لي سبل العلم والنجاح، وأن وفقني لإنجاز هذا العمل وما توفيقي إلا بالله.

ويشرفني أن أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى:

الأستاذ المشرف الدكتور محمد شاعة على صبره معي وتوجيهي بنصائحه القيمة.

الأستاذ سعيد ملاح على دعمه الكبير لي .

والشكر الموصول إلى كافة الأساتذة بقسم العلوم السياسية بجامعة المسيلة .

وكل من ساعدني وساندني في كل خطوة أخطوها خاصة صديقاتي العزيزات كل واحدة باسمها وأخص بالذكر حياة خوني على مجهودها الكبير.

إلى أعضاء مكتبة باب الجامعة اسمهان ،عمران ،مراد وعزت حقا كما يقال "معرفة الرجال كنوز".

فشكرا جزيلا.

# إهـــــــــداء

إلى من تجرعا معي نوائب الدهر ورافقاني في كل مراحل حياتي
حلوها ومرها وتحملا من أجلي كل الصعاب
إلى والدي الكريمين أطال الله عمرهما.
إلى جدتي الغالية شفاها وحفظها الله.
إلى من أعيش معهم تحت سقف واحد إخوتي وأخواتي
عزيزة، نعمان وزوجته، حنان، بوبكر، كريمة والصغير زكريا
وإلى من زادا بهاء المنزل وملآه بهجة وسرورا البرعمان " نوفل ومحمد علي"
إلى كل صديقة وصديق كان معي يوما من الأيام وبالأخص
الغاليات سلمى، حياة، هالة وحنان رمز الوفاء .
إلى من علمني بحق معنى الوفاء والثقة الحقيقيين عصام
وإلى كل من يحمل لي أو أحمل له ذرة مودة في قلبي وأخص بالذكر:
" السالمة، صبرينة، سلوى وفطيمة"
إلى جميع طلبة الماستر تخصص: حكامة وإدارة محلية
بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة المسيلة
وإلى كل من عرفني أو عرفته من قريب أو بعيد
إلى الشعب الفلسطيني الصامد والشعب الصحراوي المناضل.
اهدي ثمرة جهدي هذا.

# مقدمـــــــة

## مقدمـــــــة:

مع اكتساح ظاهرة العولمة لكل مجالات الحياة وتأثيرها على كافة الأصعدة وتنامي البعد العالمي في العلاقات الدولية صار لزاما إعادة النظر في بعض المفاهيم بمحاولة كشف ما اكتنفها من تغيير وغموض سواء في نطاق ضيق أم واسع، ومن أهم هذه المفاهيم وأبرزها يأتي في الصدارة مفهوم الحكم الذي طالما كان سمة ملازمة للدولة ولصيقة بها فالحكم بمفهومه التقليدي المرتبط بالحكومة يقصد به الأجهزة والأدوات السياسية التي يقوم المسؤولون من خلالها بتطبيق السياسات وصنع القرارات وهو بهذا المعنى مرتبط بالدولة القومية وسيادتها تحتكره في إطار ممارستها لهذه السيادة دون أن تشاركها فيه أية جهة أخرى.

ولكن في عالم يموج بالتغيرات والتطورات الهائلة ويشهد مخاض و إرهاصات عصر طابعه العام شديد الخصوصية هذه الأخيرة مستمدة من التداخل الشديد والتأثير الواضح بين العوامل الدولية الخارجية والعوامل الداخلية، وفي ظل كل هذه التطورات المتسارعة أصبح من الصعب بمكان أن تمارس الدولة منفردة تلك السلطة وأضحى نظام الحكم من حيث سلطة الدولة العليا والحصرية فوق أراضيها شأنا لا يمكن إطلاقا تطبيقه عمليا . وقد تزامنت هذه التحولات الجديدة مع اكتساب أطراف أخرى الى جانب الدولة أدوارا مهمة في عملية الحكم فقد شجعت هذه الظروف متداخلة على تزايد أوجه أخرى عدة من السلطة والحكم في مجال السياسة العالمية، بما في ذلك العلاقات ما دون الدولة عبر الحدود ونظام ما فوق الدولة.

لقد أصبح الحكم محل نقاش وجدل على مستويات متعددة إذ خرج من النطاق المحلي الضيق إلى نطاق أوسع يتجاوز نظام الدولة ويتعداه الى نظام حكم عالمي لأن الظواهر السياسية والاقتصادية والثقافية غدت عابرة للقارات فقد برزت عدة قضايا وظواهر متخطية

للحدود تؤثر على كافة الشعوب كالهجرة، وقضايا البيئة، والصحة والإرهاب وغيرها، كلها شؤون أثرت في مفهوم المواطنة وانتقل الولاء من الدولة القومية إلى مستويات عالمية أوسع.

كل هذا وذاك شكل عبئا جديدا وكبيرا على الدولة التي باتت غير قادرة لوحدها على إدارة الحكم وعاجزة عن معالجة تلك المشاكل وحلها بمفردها.

**أهمية الدراسة:**

لهذه الدراسة أهمية من حيث أنها تتناول موضوعا من الأهمية بمكان، فموضوع الحكم العالمي يبقى حالة دراسية ضمن إطار الاهتمامات الأكاديمية في حقل العلوم السياسية بصفة عامة، فعملية الحكم في نطاقها الواسع المتجاوز للحكومة إلى مستوى عالمي، حظيت بأهمية كبرى لدى الباحثين والمفكرين وكذا صانعي القرار على اعتبار أنها وقيادة المؤسسات المختلفة وتدبير الشؤون المتنوعة صارت أكثر تعقيدا وتشابكا في ظل مناخ دولي يتسم بالتنوع والترابط الكبيرين في كل المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، فهذا البحث يحاول تقصي موضوع الحكم في جانبه العالمي باعتبار آلية لإدارة ومعالجة مختلف الشؤون والقضايا التي تؤثر على كافة الشعوب في العالم بتخطيها للحدود وتداخلها مع بعضها البعض.

ومن هنا تزداد أهمية هذه الدراسة التي تتناول الحكم في شقه العالمي الكلي في إطار عصر العولمة والتنوع.

**مبررات اختيار الموضوع:**

أسباب اختيار الموضوع والدوافع وراء تناوله متعددة يمكن حصرها إجمالا فيما يلي:

**أ- المبررات الموضوعية :**

- تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في حداثة موضوع الحكم في عصر العولمة رغم ارهاصاته المتشعبة وغير المستقرة على حدود، ومحاولة لتبيان النمط الجديد من

الحكم العالمي الذي لم تتضح بعد كل ملامحه وتتبع مساراته وكذا تحليل واقع سيادة الدول القومية في سياقه ومدى جاهزية هذه الدول لقبول قيمه.

- نظرا لتسارع وتشابك المتغيرات على المستوى الكوني بات لزاما محاولة تحليلها والتعرف على ما طرأ من تطورات في الاطار المعرفي على مختلف المفاهيم، وكذا معرفة ما اذا كانت هذه المفاهيم تتوافق مع أو تفسر الظواهر الجديدة .
- حاجة عملية الحكم في نطاقها العالمي الواسع للمزيد من البحث والتقصي في إطار تنامي البعد العالمي في العلاقات الدولية من خلال دراسة السلوكيات التفاعلية للجهات المختلفة في نطاق علاقتها بالدولة في السياسة الدولية والعالمية ككل.

**ب- المبررات الذاتية :**

- تتمثل في الميول الشخصية للباحثة نحو المواضيع النظرية والفكرية في مجال السياسة العالمية وبخاصة موضوع الحكم عبر كافة مستوياته المتعددة، الذي يحاول إقرار قواعد ومعايير للحكم على المستوى الكوني.
- الرغبة في المساهمة في إثراء ميدان العلاقات الدولية وميدان دراسة الحكم خاصة برصيد علمي على اعتباره موضوعا جديدا والدراسات حوله قليلة، ومحاولة كشف الغموض والالتباس الذي يعتريه لتجاوز التخوف من هذا الموضوع وتجلياته.
- بسبب الرغبة في تزكية وزيادة الرصيد المعرفي والفكري للباحثة وتقديم اسهام علمي يثري مكتبتنا الجامعية، ويوجه اهتمام الطلبة والباحثين نحو هذا الموضوع من أجل تنقيحه ودراسته من زوايا مختلفة.

**أدبيات الدراسة ( الدراسات السابقة):**

الجدير بالذكر هو أن موضوع الحكم قد نال نصيبه من الاهتمام، بينما الحكم في شقه أو مستواه الأوسع أي الحكم العالمي فلم يحظ بنفس النصيب ولم يخرج إلى الضوء إلا في شكل أبحاث ومقالات وبعض الكتب أغلبها باللغات الأجنبية.

ومن هذا المنظور تقل الدراسات السابقة المتخصصة في هذا الموضوع خاصة من جانب الأنظمة البحثية العربية وإذا أردنا مراجعة أهم الأدبيات فانه تبرز في المقدمة العديد من الدراسات التي أسست للعودة الكبيرة والقوية لبرادايم أومقاربة الحكم في الساحة العالمية، من أهم الدراسات البارزة تلك التي تضمنها المؤلف الشهير: " الحكم بدون حكومة Governance without Gouvrnment" لعام 1992 من تأليف كل من جيمس روزنو James Roseneau و ارنست أوتو كزامبيل Ernst-otto Czempeil، والذي تم التمييز فيه بين ستة (06) أشكال من الحكم بحيث ثلاثة أشكال منها تعبر عن تعدد واتساع مسار الحكم بل وانشطارها إلى ما يمكن تسميته حكم شبكي من جهة، وحكم جنب بجنب من جهة ثانية، إضافة إلى ما يمكن تسميته من جهة ثالثة بحكم الويب، هذه المسميات الثلاث تجعلنا نميزها عن ثلاثة أشكال أخرى أقل تعقيدا على غرار الحكم بدون حكومة من خلال الآليات الشبكية غير الرسمية، والحكم عبر الحكومة من خلال الآليات البيروقراطية والسيادية والحكم عبر نموذج السوق من خلال آليات السوق الحرة. والمؤلف بمثابة دعوة للخروج عن النزعة المركزية والانفتاح في الحكم والمسؤولية نحو جميع الأطراف المعنية.

وكتاب " الحكم العالمي كمنظور على السياسة الدولية Global Governance as a perspective on world politics"للمؤلفين Klaus Dingwerth and Philipp Pettberg والذي يتحدثان فيه عن موضوع الحكم العالمي ظهوره ومساراته وحقيقته ضمن المفاهيم الجديد في هذا العصر ، وكذا مقالا نشره Klaus Dingwerth تحت عنوان : " من السياسة الدولية إلى الحكم العالمي ؟ حالة حماية الطبيعة " عام"2006".

From International Politics to Global Governance ? The case of Nature Conservationومقال آخر للكاتب " دونغ لوي لي DongHwi lee" بعنوان:

«Global Governance as a way of Balancing sovereignty with global Responsibility »

"الحوكمة العالمية باعتبارها وسيلة للموازنة بين السيادة والمسؤولية الدولية"، إضافة لكتاب " جوزيف س ناي وجون دوناهيو " المعنون " الحكم في عالم يتجه نحو العولمة" وفيه اهتمامات لمجموعة من الباحثين والكتاب حول مواضيع مختلفة كلها تصب في نطاق الحكم العالمي. دون أن ننسى المجهود المعتبر للدكتور كرازدي إسماعيل وذلك في رسالته للدكتوراه " العولمة والحكم نحو حكم عالمي ومواطنة عالمية ".

**إشكالية الدراسة:**

يعتبر موضوع الحكم العالمي من أكثر المواضيع إثارة للجدل على الساحة الأكاديمية والعالمية، فقد انصب اهتمام معظم الدراسات في ميدان العلاقات الدولية في السنوات الأخيرة حول هذا الموضوع على إثر التحولات والتغيرات التي مست الدولة القومية بعد تراجع أدوارها التقليدية واختراق حدودها بعد ظهور العديد من الظواهر السياسية والاقتصادية والثقافية العابرة للقارات والتي تفوق قدرة الدول منفردة على حلها والسيطرة عليها، بل تحتاج لتعاون وتنسيق جماعي بين جهود القوى المتعددة والمؤسسات العالمية والتشارك لإدارة مختلف الشؤون على المستوى العالمي.

وعلى هذا الأساس يمكن بلورة الإشكالية في التساؤل الرئيسي التالي :

- **كيف تعالج وتدار قضايا وشؤون العالم المعاصر المشتركة في إطار متعدد الأطراف؟**

هذا التساؤل يثير التساؤلات الفرعية التالية :

- ما هي ملامح نظام الحكم العالمي ؟
- ماذا هي وضعية الدولة القومية وما مآل سيادتها في ظل هذا النظام ؟
- ما حجم الدور الذي تلعبه الفواعل الدولية الأخرى في إطار الحكم العالمي ؟

**فرضيات الدراسة :**

لإيجاد تفسيرات مقترحة لإشكالية الدراسة، يمكن صياغة الفرضية المركزية التالية:

تدار الشؤون العالمية وتعالج القضايا المشتركة في العالم عن طريق تنسيق وتنظيم جهود الفواعل العالمية المختلفة في إطار نظام الحكم العالمي للتخفيف من حدة فوضوية النظام الدولي

وتندرج تحتها فرضيات فرعية تتلخص فيما يلي:

- تنامي المجال الاجتماعي العابر للحدود اقتصاديا وسياسيا وثقافيا... أفرز مشاكل وقضايا تحتاج لتعاون متعدد الأطراف لحلها وإدارتها.
- تؤثر التحولات على المستوى العالمي في سيادة الدولة باعتبارها كيانا سياسيا وقانوني وفاعل دولي، وهو ما أدى لتراجع أدوارها التقليدية واختراق حدودها.
- في ظل التطورات على الساحة العالمية، وبتراجع دور الدولة القومية تعاظم دور القوى العابرة للحدود في إدارة الشؤون العالمية في كافة المجالات.

**المقتربات المعتمدة في الدراسة :**

تم في هذه الدراسة الاعتماد على المقتربات أو المداخل التالية :

**1- مدخل دراسة الحكم:**

يمكن التمييز في هذا الإطار بين نوعين من الدراسة، النوع الأول يتعلق بالدراسات التي تتعامل مع الحكم بصفة نظرية أو إطار للتحليل أضاف متغيرات جديدة حول حقول معرفية مختلفة مثل نظرية الدولة ودراسة الحكومة ، كما يتم التعامل مع مفهوم الحكم على إنه نظرية جديدة في اتخاذ القرار تنطلق من واقع تعددية الفاعلين على المستوى العالمي بصياغة مفهوم الحكم العالمي.

**2- مدخل الشبكة :**

يشير هذا المقترب إلى وجود أكثر من جماعة فاعلة في معالجة القضايا وإدارة الشؤون المختلفة والمشاركة في اتخاذ القرارات، كما يشير إلى وجود أكثر من نمط اتصالي، ووجود صور مختلفة من التشابكات وأنواع متعددة من الشراكة التي تسهم في تشكيل هذه، وعادة ما تضم هذه الشبكات أطرافا متعددة حكومية وغير حكومية.

**3- مدخل تحليل النظم :**

حدد ديفيد استون مفهومه لتحليل النظم فاعتبر النظام في التحليل السياسي نسقا أو مجموعة من المتغيرات المعتمدة على بعضها البعض والمتفاعلة فيما بينها ومن مميزات هذا الاقتراب أن مدخلات النظام فيه متأثرة ومرتبطة بنوعين من البيئات: البيئة الداخلية والبيئة الخارجية، لذلك فإن المدخل سيكون مناسبا لدراسة دور مختلف القوى العالمية والفواعل الدولية في إرساء دعائم الحكم العالمي حيث أن القضايا العالمية تشارك في إدارتها قوى دولية عالمية.

## مناهج الدراسة :

اعتمدت في هذه الدراسة على المناهج الآتية :

**1- المنهج الوصفي :**

يعتمد المنهج الوصفي على دراسة الواقع أو الظاهرة كما هي في الواقع ثم يهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيرا كيفيا أو كميا، فالتعبير الكيفي يصف الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطيها وصفا رقميا ويوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على هذا المنهج من أجل الإلمام بأوصاف ومعلومات دقيقة عن الحكم العالمي و أهم ملامحه وتوضيح فواعله.

2- **المنهج التاريخي:**

باعتباره مهجا أساسيا لفهم ومعرفة الأصول التاريخية لكل من المفهوم السيادة وبداية التمظهرات الأولى للحكم وعودته للاستخدام في مختلف الأدبيات العالمية، كما يفيدنا المنهج التاريخي في التعرف على سيرورة وحركية الظواهر والفواعل السياسية المختلفة.

**الإطار النظري :**

في دراستي هذه حاولت الاعتماد على النظريات التالية :

- **النظرية الواقعية:**

لا طالما أكد الواقعيون على مركزية الدولة في الفكر السياسي باعتبارها الفاعل الأساسي ووحدة التحليل الرئيسية في النظام الدولي الموسوم بالفوضى وعدم اليقين، فالواقعية ترى بأنه لا يمكن لأية قيمة أو منفعة أو أهمية مقنعة للحكم العالمي أن تتجاهل حتى في عصر العولمة مركزية التفاوت في القوة بين الدول، وأن الحكم العالمي ليس بإمكانه أن يتخطى كثيرا إنجاز السلام والاستقرار بين الدول.

- **النظرية النيوليبرالية المؤسساتية :**

لوصف التيار المؤسساتي للنظام العالمي المنوط به ضبط التفاعلات الدولية وتفسير محصلات هذا التفاعل، والمساهمة في دراسة الظواهر العابرة للحدود والاعتماد المتبادل، وتأثيراتها على السياق الدولاتي من خلال بروز مستويات جديد للحكم.

**أدوات الدراسة :**

تم توظيف مختلف المصادر المكتوبة و الإلكترونية في إعداد هذه الدراسة والمتمثلة أساسا في: الكتب: باعتبارها المرجع الأساسي في البحث والرسائل الجامعية، والمجلات والدوريات التي تصدر البحوث والدراسات المتخصصة تعالج موضوعات جديدة و آنية،

بالإضافة للمواقع الإلكترونية حيث تعد من الأدوات المستحدثة والمتطورة، وهناك عدة أدوات أخرى يستعين بها الباحث للدراسة كالقواميس والدراسات غير المنشورة...إلخ.

**الصعوبات التي واجهت الدراسة :**

لا يكاد يخلو أي بحث أو دراسة من بعض الصعوبات التي تواجه الباحث أثناء إنجازه، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الصعوبات التي واجهت إنجاز هذا البحث تمثلت أساسا في طبيعة الموضوع الذي يمتاز بالتعقيد والغموض، خاصة بالنسبة لظاهرة الحكم في مستواه العالمي، وكذا بروز الفواعل الدولية غير الحكومية إلى جانب الدولة كظاهرة جديدة في الساحة الدولية.

إضافة إلى نقص المادة العلمية المتعلقة بالموضوع باللغة العربية ، مع توفرها باللغة الأجنبية ما يضيف صعوبة جديدة لهذا البحث وهي اللجوء للترجمة، وهو أمر من الصعب التعامل معه بالنظر إلى وقت وإمكانات وخبرة الباحث .

**تقديم و تبرير خطة البحث :**

تم تكريس الفصل الأول من هذا البحث لضبط تصور واضح بخصوص موضوع الدراسة، بحيث تم البحث في المبحث الأول منه تحديد الإطار المفاهيمي للحكم العالمي وذلك من خلال التطرق لمختلف النقاشات في الأدبيات المختلفة تتناوله، ثم تداخله مع باقي المفاهيم المشابهة وخصائصه التي يمتاز بها، وفي المبحث الثاني تطرقنا لأهم النقاشات النظرية التي تخوض في موضوع الحكم العالمي وآرائها بشأنه.

وخصصنا الفصل الثاني للحديث عن وضعية الدولة القومية في ظل نظام الحكم العالمي، فالمبحث الأول تناول جوانب متعددة كدور الدولة في الوقت الراهن وجانب معرفي تاريخي لمفهوم السيادة بالإضافة إلى مصيرها وما آلت إليه. والمبحث الثاني خصص لمستقبل الدولة في ظل سيادة الحكم العالمي.

ولما كانت الإشكالية تتعلق أساسا بمعالجة القضايا العالمية في إطار متعدد الأطراف، كان لزاما تخصيص الفصل الثالث للقوى أو المؤسسات والفواعل في مستوياتها المختلفة، والدور الذي تقوم به وما يواجهها من تحديات تفرض حدودا على أدوارها في الساحة الدولية.

# الفصل الأول

## الحكم العالمي: مدخل مفاهيمي ونظري

في ضوء جميع التداخلات والتغيرات التي تطرحها العولمة بعد صعودها في سلم المواضيع الدولية، يبرز أكثر جوانبها إثارة للجدل وأبعدها مدى وهو تأثيرها على وضعية الدولة الوطنية التي عرفت تراجعا، وحدث تحول نحو مستوى عالمي في آليات الضبط التي فقدت دورها وطنيا وإقليميا، لاسيما بعد تآكل الحدود وحركة الأموال المتدفقة، مما أدى لظهور صراعات حول مجموعة من القضايا كالتجارة، البيئة والصحة... وغيرها، وبسبب تلك التغيرات الحاصلة مع العولمة أصبحت البنى والنماذج السياسية القائمة عاجزة وغير مؤهلة لتدبير شؤون العالم المعاصر المليء بالمخاطر والتحديات وأنواع اللامساواة التي تتجاوز الحدود القومية، وتستعصي الكثير من العمليات المؤثرة في المجتمعات حول العالم على آليات الحكم.

لقد أصبح المواطنون والحكام في دول العالم يقرون بقناعة متزايدة بأن نظام الحكم الجغرافي الذي تمثله الدولة لا يمكنه في حد ذاته أنه يعالج كما ينبغي الظواهر في نطاق ما وراء الحدود الجغرافية والمرتبطة بمجالات المعلومات المعاصرة والاتصالات وتقنيات إنتاج الأسلحة والتغيرات البيئية العالمية والأسواق العالمية.

## المبحث الأول: مفهوم الحكم العالمي

### المطلب الأول: التأصيل المفاهيمي الحكم العالمي

قبل التطرق لمفهوم الحكم العالمي كمفهوم حديث في العلاقات الدولية لابد من التعريج على مفهوم الحكم الذي اتخذ أهمية متزايدة في السنوات القليلة الماضية، حيث أصبح من أولويات صانعي القرار وكل المتهمين بهذا الشأن في كافة أنحاء العالم، وهذا الاهتمام يشمل مستويين: أولهما يتعلق بإدارة الحكم على المستوى الوطني وتنظيم وإدارة المؤسسات العامة التابعة للدولة أو شركات خاصة، وثانيهما يخص كيفية إدارة الحكم على المستوى العالمي.

فالمفهوم التقليدي للحكم المرتبط بالحكومة يقصد به الأجهزة والأدوات السياسية التي يقوم المسؤولون من خلالها بتطبيق السياسات وصنع القرارات، وهو بهذا المعنى يرتبط أيضا بالدولة القومية وسيادتها، وفي ظل التطورات المتسارعة خاصة العولمة أصبح الحكم محل نقاش وجدل على مستويات متعددة. وقد تعرض للمساءلة والتغير من عدة جوانب:

- **من حيث طريقة ممارسته:** من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى.
- **من حيث من يمارسه:** فبعد أن كانت هناك الدولة فقط أصبح هناك أطراف أخرى.
- **من حيث أهدافه:** بعد أن كانت محلية صارت عالمية.

لابد من العودة إلى اللغة لتحديد المعنى اللغوي لمفهوم الحكم وذلك استئناسا بمعايير التأصيل التي يتم الاسترشاد بها. في ضبط أبعاده ومحاوره ومساءلة معناه الاصطلاحي والمفهوماتي انطلاقا من اعتبارين أساسيين هما:

1- الاعتبار الأول: متعلق بإشكالية حركية المفاهيم وعدم استقرارها فمصداقية المفهوم لا تتحقق إلا بثبوت واستقرار الظاهرة القيمية التي عبر عنها وتمأسس من أجلها.

2- الاعتبار الثاني: ويرتبط بتصاعد المعايير العالمية بحكم الممارسات ذات الأبعاد الكونية وتراجع الخطاب ذي القاعدة القطرية.

هذان الاعتبارات جعلا مفهوم الحكم يتمظهر بأشكال متعددة ومعقدة حيث أن استعمالات مصطلح الحكم تختلف بشكل بارز كل حسب طريقة استعماله له، والفرق يكمن في وتيرة حركيته وتفاعله، فالحكم ثابت وإنما هناك تغير على مستوى طريقة ممارسته ومن يمارسه وأهدافه.

وعند تتبع مسار المصطلح في الثقافتين الفرنسية والإنجليزية يتبين بأنه بدأت استعمالاته في حدوده الضيقة حسب الظروف التي كانت قائمة في النظام الاقطاعي أو في نظام الدولة القومية بعد ذلك تطور مفهومه تدريجيا ليحمل معاني جديدة تواكب التطورات الحاصلة وعلى رأسها تعدد الفواعل والعولمة.[1]

وفي هذا السياق يفضل الأستاذ عابد الجابري تسمية الحكم في تجلياته الحديثة بالكوفرناس Governance بدلا من الحكم لأنه لا يوجد أي مفهوم يقابل المفهوم الأجنبي في اللغة العربية، وكل هذا ينطوي في إطار ما عبر عنه بيير بورديو Pierre Bourdieu بأن استعمال لفظ La Gouvernance هو " نوع من عولمة اللغة والعقول."[2]

يعرف قاموس بنغوين الحكم في صورته الجديدة على أنه: مصطلح ليس مرادفا للحكومة، ومع أن المفهومين يشيران إلى أنظمة حكم، فإن الحكومة توحي بأنشطة تنظمها سلطة رسمية، في حين أن الحكم أقل تماسكا ويشير إلى أنشطة غير مدعومة ضرورة بأي سلطة قانونية أو ذات سيادة، إذن فالحكم له معنى أوسع من الحكومة فهو يتضمن المؤسسات الحكومية، ولكنه يشمل أيضا آليات تنظيمية غير رسمية أكثر كثيرا ما توجد في غياب السلطة المركزية، ويستخدم هذا المفهوم كثيرا في العلاقات الدولية كمرادف لبناء المؤسسات وايجاد الأنظمة.[3]

---

[1]– إسماعيل كرازدي، "العولمة والحكم نحو حكم عالمي ومواطنة عالمية"،( أطروحة دكتوراه مقدمة بقسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر – باتنة–، الجزائر: 2011– 2012)، ص ص 152،155.

[2]– Pierre Bourdieu, **Les Structures Sociales de l'économie**, (Paris: Seuil 2000) P: 22.

[3]– غراهام إيفانزوجيفري نوينهام، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 284.

وقد عبر المفكر لورانس فنكلستينLawrence Finkelstein عن هذا بقوله: "نحن نقول الحكم لأننا لا نعرف حقا أن نسمي ما يجري".[1]

مع ظهور الدولة الحديثة بدأ مجال الفصل يتسع بين الحكم والحكومة لصالح هذه الأخيرة خاصة مع مفاهيم ميكيافيلي وجون بودان للسلطة، ومع بداية الفصل بين السلطة السياسية والأشكال الاجتماعية للتنظيم ظهرت مقاربات جديدة أسست لخطاب فكري حول الحكم أهمها مقاربة "نهاية التاريخ" لفوكوياما ومقاربة "صدام الحضارات" لهنتنغتون ومقاربة الحكم الراشد. فأصبح الحديث أكثر تطرفا حول ما يسمى "الحكم بدون حكومة Gavernance Without Governement" كدعوة للخروج عن النزعة المركزية والانفتاح في الحكم والمسؤولية نحو جميع الأطراف المعنية، فالوطنية والولاء والالتزام والمواطنة والقيادة السياسية كلها مسؤوليات باتت تتجاوز قدرة الحكومة الرسمية على الوفاء بالالتزامات المرجوة بشأن المجتمع، وفي هذا الوضع راج ما يعرف بنظام الحكم العالمي كأحد المواضيع المستجدة في حقل العلاقات الدولية والتي أخذت جزءا كبيرا من الدراسة والتحليل في الأدبيات الغربية، فبالنسبة للكثيرين الحكم العالمي في حد ذاته ليس شيئا جديدا ولكن هو مجرد استمرار وامتداد لأدبيات الاعتماد المتبادل لسنوات 1970 واستمرار للنقاشات حول النظم لسنوات 1980، وأكثر من ذلك تركيزا على قوة الدولة المركزية من طرف نظريات العلاقات الدولية، وهو موقف منطقي حتى إن أولئك الذي بدأوا ينظرون بجدية أكبر للعناصر الفاعلة الأخرى لا يتصورونها كوكلاء مستقلين ذلك أن تحديد أدوارهم لا يزال يتم في إطار الدولة القومية أو في إطار نظام الحكومة الدولية للأمم المتحدة.[2]

ومن خلال الأدبيات المعاصرة التي تناولت الحكم العالمي فقد تم تحديد ثلاث استراتيجيات لتعريف الحكم العالمي، الأولى: تنكر وترفض أن يكون هناك شيئا اسمه الحكم

---

[1]– Klaus Dingwerth and Phipp Pattberg, **Global Governance as a Perspective on World Politicos**, Global Governance: 2006; P 187.

[2]– إسماعيل كرزادي، مرجع سبقا ذكره، ص 213.

العالمي، والثانية: تقدم افتراضا مثاليا لتسيير المسائل العالمية وتطويرها والتي يمكن تجسيدها عن طريق فواعل وممارسات خاصة ومحدد، والثالثة: تقدم تعريفا سلبيا للحكم العالمي.

**أولا: إستراتيجية الاتجاه الرافض لفكرة الحكم العالمي**

الاتجاه الأساسي لنظرية العلاقات الدولية استمر في تقضي الصعوبات التي رافقت فكرة الحكم العالمي بسبب الأسس المفاهيمية للنظام الدولي باعتباره عالما فوضويا- ويعبر جيمس روزنو James N. Roseneau من أوائل الكتاب المساهمين في النقاش حول الحكم العالمي. وقد كانت لديه نوعا ما نظرة تشاؤمية مفادها أن النقاش حول الحكم العالمي لم يتخل فعلا عن مفهوم النظام الدولي الفوضوي، ولم يساهم في النظام السياسي العالمي بعد.

وتبعا لأحداث 11 سبتمبر 2001 زاد تأثير الاتجاه الرافض للحكم العالمي مرة أخرى فبروزه كمنظور استطاع أن يتوج بالنجاح، كون باحثي وصانعي السياسات ودارسي هذا المنظور استطاعوا إقناع بقية العالم بأنه فقط مركزية الأمن يحتمل أنها جاءت بسبب الحقائق الوحشية للحياة الدولية.

وعليه فأصحاب هذا الاتجاه يرفضون فكرة الحكم العالمي وينكرون وجودها نكرانا مطلقا، وذلك بحجة أن النظام العالمي يفرز نوعا من الفوضى و اللاستقرار و اللانظام.[1]

**ثانيا: إستراتيجية الاتجاه السلبي في تعريف الحكم العالمي**

ظهر هذا الاتجاه حديثا لصياغة مفهوم الحكم العالمي، حيث قدم بعض الباحثين تصورا سلبيا للحكم العالمي على مستوى المفهوم والممارسة على السواء، وإحدى التعاريف الأولى التي قدمت الحكم العالمي كمفهوم سلبي كان لكل من روزنو وكزيمبيل عام 1992 اللذان تحدثا عن "حكم من دون حوكمة". وكذا لورانس فينكلستين عام 1995، الذي يذكر

[1]- نوال ثعالبي، "دور الفواعل غير الدولاتية في الحوكمة البيئية العالمية"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: السياسات العامة والحكومات المقارنة، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر -باتنة-، الجزائر 2009-2010)، ص ص 27،28.

أن الحكم العالمي هو حكم من دون سلطة السيادة حيث يوجد تجاوز لعلاقات الحدود الوطنية،[1] ويستخدم هذا المفهوم حسبه للتعبير عن نظام حكم في ظل نظام ليس هو نظام الدولة، إن الحكم العالمي ببساطة يعني أن نفعل على المستوى العالمي ما تفعله الدول أو الحكومات على المستوى الوطني.[2]

لقي هذا المنظور إشكالا من قبل الباحثين السياسيين الذين ناقشوا آليات وميكانيزمات الحكم التي أصبحت كجزء من التحول الذاتي للدولة، وعلى هذا النحو إذا حاول أحد الفصل بين الحكم والحكومة بشكل تام سيفترض أن النظام العالمي ذاته لا يرتبط ولا يتواصل مع النظام المحلي، غير أننا نجد أن الحكم العالمي ليس لعبة متعددة المستويات، حيث أنها مرات تشمل المؤسسات المحلية، ومرات أخرى لا، وعلى العكس، فالحكم العالمي غالبا ما يشمل كل من النظامين بحيث تصبح نظاما واحدا.

ومن التعاريف التي تقدم الحكم العالمي سلبيا كذلك تقديم الحكم العالمي كجواب سياسي لتصميم عملية العولمة اقتصاديا من قبل ميسنر Messner عام 2001، حيث أن أغلب المنظمات غير الحكومية استعملت المصطلح لتقديم بديل آخر للنيوليبرالية، وفي كلتا الحالتين مفهوم الحكم العالمي يعبر عن ضم مطالب لحل مشاكل العولمة النيوليبرالية. فالمفهوم قدم كتطور آخر للنيوليبرالية، والحكم العالمي من هذا المنظور عبارة عن مشروع للهيمنة الاقتصادية الذي أفرزته العولمة التي تقمع الطبقات الفقيرة سواء في دول الشمال أو في دول الجنوب.[3]

**ثالثا: إستراتيجية الاتجاه الإيجابي في تعريف الحكم العالمي**

على نقيض الاتجاه الرافض، هناك محاولة جديدة للقبض على جميع الممارسات الجديدة التي تطورت في إطار عالمي من أجل وضع تعريف واحد إيجابي للحكم العالمي

---

[1]– المرجع نفسه، ص 29.

[2]– Lawrence Finkelstein," What is Golobal Governance?", Vol 03, No 1, (Winter 1995), P 369.

[3]– نوال الثعالبي، مرجع نفسه، ص 30.

وأبرزها مثالا على هذه الممارسات تعريف (لجنة الحكم العالمي)الذي ينص على أن الحكم العالمي هو "مجموع العمليات الفردية والمؤسسية، العامة والخاصة تسير مصالحها المشتركة، وهي عمليات مستمرة تحمل صراعات واهتمامات مختلفة من الممكن أن تسوى عنه طريق الفعل التعاوني، أو الفعل الجماعي".

فمنظور الحكم العالمي يرى أن الدولة أداة غير ملائمة لمعالجة عدد وافر من المشاكل العالمية تتراوح بين الإيدز والكوارث الإيكولوجية والفقر، وبين انتشار الأسلحة النووية والانفجار السكاني. ولما كانت هذه المشاكل تتقاطع مع الدول فإنه لا يمكن حلها إلا عبر تعاون دولي أكثر توجيها وعبر تخصيص جوهري لسيادة الدولة ومؤسساتها.[1]

ونتيجة لدراسات أكثر طموحا، جاءت محاولة جيمس روزنو سنة 1997 تركز على دوائر السلطة التي لها القدرة على وضع معايير على مستويات مختلفة، فبالنسبة لروزنو الحكم العالمي يشتمل على كل البناءات والعمليات المهمة للمحافظة على الحد الأدنى للنظام العام والتحرك نحو تحقيق الأهداف الجماعية للمجتمعات على المستوى العالمي. وفي طريقة أخرى لتعريف الحكم العالمي نجد استعمال عبارة الحوكمة العالمية للتعبير عن حقيقة تجريبية للفواعل غير الدولتية الذين أصبحوا عبارة عن شركاء على الصعيد الدولي.

لذلك فإن كثير من المناقشات حول الحكم العالمي تم تكريسها لتصوير أي الفواعل أكثر تأثيرا في الحياة الدولية. وكيف تمارس هذه الفواعل تأثيرها ونفوذها وكيف تعطي الشرعية لمبادئها في العلاقات الدولية كالمنظمات الدولية غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات وكل منظمات المجتمع المدني التي أثبتت وجودها كفواعل في العلاقات الدولية.[2]

هناك عدة محاولات لتقديم تعريف للحكم العالمي من قبل مجموعة من المفكرين والدارسين، فقد ذهب كل من "روبرت كيوهن" R. Keohan وجوزيف ناي J. Nye إلى

[1]– إسماعيل كرازدي، مرجع سبق ذكره، ص 213.

[2]– نوال ثعالبي، مرجع سبق ذكره، ص ص 27، 28.

اعتبار الحكم العالمي: "مجموعة الإجراءات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية توجه (تضبط) أو تعيق النشاطات الجماعية لمجموعة ما، ولا يستوجب الحكم بالضرورة أن تقوده الحكومات فقط ومنظمات عالمية تفوضها الحكومات بسلطات خاصة، بل يتعداها إلى الشركات الخاصة، والمنظمات غير الحكومية تعمل فيه في أغلب الحالات بالاشتراك مع الأجهزة الحكومية وأحيانا بدون السلطات الحكومية (الدولة)".[1]

من جهتهم عرف كل من (جون بيليس وستيف سميث): الحكم العالمي بأنه: "مفهوم يعبر عن تطور نظام رسمي وغير رسمي، عبر إجراءات التسوية السياسية متعددة المستويات بين السلطات العامة (الدول والمنظمات بين الحكومية) والوكالات المتخصصة مثل: المنظمات غير الحكومية والفاعلين من غير الدول، في البحث عن تحقيق الأهداف المشتركة أو حل المشاكل الجماعية عبر قواعد وبرامج وسياسات شاملة أو عبر قومية مكون من عدة عناصر هي الدول، المنظمات الدولية، القانون الدولي، المنظمات فوق القومية...[2]

أما جيمس روزنو فقد استخدم مصطلح الحكم بدون حكومة للدلالة على تنظيم العلاقات بين الدول في غياب سلطة سياسية شاملة والحكم العالمي بحسبه هو الحكم من دون سلطة السيادة، حيث يوجد تجاوز لعلاقات الحدود الوطنية.[3]

وكتعريف إجرائي نقول أن الحكم العالمي "هو مجمل الترابطات والتدفقات ومجمل العلاقات وكل أشكال الانخراط في النظام العالمي. يشمل كل البنى الرسمية وغير الرسمية، وكل التفاعلات المتعددة المستويات سواء التقليدية كالدولة والجديدة كالمنظمات الحكومية وغير الحكومية والشركات الخاصة والحركات الاجتماعية الاحتجاجية وحركات التحرر...

---

[1]– روبرت كيوهن وجوزيف. س. ناي، **تمهيد**، في: **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة**، تحرير جوزيف. س. ناي جون. د. دوناهيو، تر: محمد شريف الطرح، الرياض: مكتبة العبيكان، 2005، ص 32.

[2]– John Baylis and Steve Smith (eds), **The Globalization of World Politics**, Third edition, Ox ford university Press, New york, 2005, p 1009.

[3] – James N. Roseneau and Ernst– Otto Czempiel, **Governance Without Government : order and chang in world politics,** Cambridge university, 1992, p 20.

تعمل مع الهيئات الحكومية وأحيانا بدون تدخل أي سلطة حكومية، ويتضمن المشاركة في عملية صنع القرار على المستوى العالمي أو التأثير فيه بحيث يسعى من أجل حل أو إدارة المشاكل الجماعية التي تتجاوز حدود قدرة الدولة القومية، كما يستهدف تحقيق الشرعية وقدرا من العدالة على المستوى العالمي عبر سياسات وبرامج وأهداف مختلفة تتميز بالشمولية والتعددية والتعقيد وكثافة الترابط والتأثير".[1]

وليس المقصود بالحكم العالمي الحكومة العالمية، والتي تعني حسب كل من كلارك وسوهن باعتبارهما أشهر أساتذة القانون الدولي الذين تناولوا بالدراسة مشروع الحكومة العالمية: "هي نظام فعال من القانون الجبري في ذلك المجال فقط المتصل بمنع الحرب"[2]، لأن بعض أشكال الحكم فقط هي عالمية ولا ترق لمستوى الحكومة العالمية. غير أن النظام العالمي للقرن الواحد والعشرين ليس مجرد دول وحيدة تتفاعل فيما بينها عن طريق الدبلوماسية والقانون الدولي العام والمنظمات الدولية، وما يوجد على المستوى العالمي لا يعتبر حكومة عالمية بل هو مجرد أنظمة، مبادئ وقواعد ومؤسسات تحكم عددا كبيرا من قضايا السياسة العالمية.

ومفهوم الحكم العالمي قد يتداخل مع جملة مفاهيم مشابهة له أو تعبر عن أحد مدلولاته وأبرزها:

**1-النظام الدولي الجديد:** هو ذلك النظام الذي أفرزه الاختلال في توازن القوى على المستوى الدولي جراء انسحاب أحد قطبي الصراع في الحرب الباردة ليفسح المجال للقطب الآخر (الو. م. أ) بالتضافر مع الدول الصناعية الكبرى والمؤسسات المالية والشركات العابرة

[1]- وليد خلاف، "دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم العالمي"،( مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الديمقراطية والرشادة، كلية الحقوق، جامعة منتوري -قسنطينة-، الجزائر 2009- 2010)، ص 50.

[2]- اسماعيل صبري مقلد، **نظريات السياسة الدولية (دراسة تحليلية مقارنة)**، الكويت: د. د.ن، د. س. ن، ص 295.

للقارات كي ينفرد في إدارة العلاقات الدولية والعمل على إسقاط القواعد المستقرة في القانون الدولي.[1]

ولعل غورباتشوف كان أول من تحدث بشكل علني عن قيام نظام دولي جديد وقد كان يقصد به في الأساس إشاعة ظروف دولية طبيعية خالية من الأسلحة النووية وتركز على مسائل البقاء بدلا من فناء الجنس البشري، ومباشرة بعد غزو العراق في حرب الخليج الثانية في مارس 1991. بشر جورج بوش الأب في خطاب تاريخي له بقيام (ترتيبات دولية جديدة) تسودها العدالة والمساواة بين الدول كبيرها وصغيرها، غنيها وفقيرها.[2]

**2- النظام العالمي:** يعرف بأنه نمط من أنماط التفاعلات الدولية على مستوى القمة بين الدول الكبرى، التي يترتب على نوعية علاقاتها تحديد مناخ العلاقات الدولية في العالم كله.

ويذهب البعض إلى اعتبار أن النظام العالمي مصطلح حديث، اقترن ظهوره بثورة العلم والتقنية التي شهدها العالم وأحدثت ثورة في الاتصال بين أنحاء العالم كله.

ويستخدم الدارسون للعلاقات الدولية مصطلحات النظام العالمي أو النظام الكوني أو الكوكبي أو الدولي كمصطلحات للإشارة إلى المتغيرات العالمية أو العالم المتغير، ومن المؤكد أن هذه المصطلحات يوجد بينها قدر من الاختلاف، إلا أنها تستخدم جميعا للدلالة على شيء واحد وهو التحولات والمتغيرات العالمية بكل أشكالها.

ويعتبر البعض أن النظام العالمي حالة متطورة من النظام الدولي، فبهجت القرني يعتبر أن أهم سمة للتفاعلات الدولية خلال العقود الخمسة الماضية هي التغير والتحول: من نظام دولي (أي تفاعلات بين الدول ومؤسساتها الرسمية والتمثيلية) إلى نظام عالمي(كثافة التفاعلات بين الشعوب والأفراد).

---

[1]- علي أبو هاني، "تراجع مبدأ سيادة الدولة في ظل النظام الدولي الجديد"، **مجلة البحوث والدراسات العلمية**، الجزائر: جامعة الدكتور يحي فارس –المدية–، العدد:06،مارس 2012، ص12.

[2]- رمضان زبيري، "العولمة والبنى الوظائفية الجديدة للدولة"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص التنظيم السياسي والاداري، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2007-2008)، ص 42.

**3- التنظيم الدولي:** هو الاتفاق بين مجموعة من الدول بموجب ميثاق أو معاهدة على إنشائه، ومنحه الصلاحيات اللازمة (المطلقة أو المقيدة) للإشراف جزئيا أو كليا على بعض شؤونها المشتركة والعمل على توثيق أواصر التعاون والتقارب فيما بينها والقيام بتمثيلها والتعبير عن مواقفها ووجهات نظرها في المجتمع الدولي.

والتنظيم الدول فكرة حديثة تقوم على الأمن الجماعي لتحقيق المساواة، ويختص بالقيم وحقوق الإنسان والحريات والثقافة الديمقراطية والسلم العالمي والأمن الدولي كالأمم المتحدة وقبلها عصبة الأمم...[1]

**4- النظام الاقتصادي العالمي الجديد:** ويقصد به مجموعة القواعد والترتيبات التي وضعت في أعقاب الحرب العالمية الثانية لضبط قواعد السلوك في العلاقات الاقتصادية بين الدول المختلفة مكون من الدول والمنظمات الاقتصادية الدولية والشركات متعددة الجنسيات وقد تكون المنظمات الإقليمية من خلال نظم معينة نقدية ومالية وتجارية.

**المطلب الثاني: خصائص الحكم العالمي**

لقد أبدت العديد من الأدبيات ملاحظات تخص البنية المؤسسية للحكم العالمي تتمثل في:

**أولا:** الحكم العالمي متعدد الطبقات والأطر مشكل من تشابك العناصر أو البنى التحتية للحكم: -ما فوق الدولة Supra state مثل: منظمة الأمم المتحدة والإقليمية كالاتحاد الأوروبي، والسوق المشتركة، والآسيان....والمجتمع المدني الدولي- ما تحت الدولة Sub state مثل: جمعيات المجتمع المدني المحلي وحكومات المدن وغيرها....

- وبين هذه الطبقات تقع الحكومة الوطنية (الدولة)[2]

[1]- حسن رزق سلمان عبدو، "النظام العلمي ومستقبل سيادة الدولة في الشرق الأوسط"، (دراسة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط، جامعة الأزهر، فلسطين،2010).ص ص 28،31.

[2]- وليد خلاف، مرجع سبق ذكره، ص 52.

وكل من هذه الطبقات سواء بشكل منفصل أو مجتمعة تشكل الإطار الذي تسعى من خلاله الحكومات والشعوب للتعامل مع الظروف العالمية والمحلية التي تحدد مصيرهم وفي الوقت نفسه تشكل أسلوبا لمحاسبة ممارسات السلطة.

**ثانيا:** يوصف الحكم العالمي بأنه بوليارشي Polyarchi أو تعددي[1]،إذ لا يوجد مكان واحد للسلطة فهو لا يحوز على السلطة الرسمية أي حكومة عالمية تجسد تركيب تراتبي من الأعلى إلى الأسفل بل يحيلها إلى أنماط التنسيق المشتركة متعددة المستويات متعلقة بإيجاد قواعد وآليات معينة لإدارة الشؤون العالمية من خلال مجموعة من الفواعل تشكل عناصر الحكم العالمي، وليس معنى هذا وجود مساواة وتكافؤ للسلطة بين المشاركين بل يعني الاعتراف والتأكيد على أن السلطة السياسية مجزأة وموزعة بين هذه الأطراف.

**ثالثا:** الحكم العالمي متغير الهندسة السياسية والقدرات التنظيمية لهذه البنى المختلفة في جميع أنحاء العالم، مختلف ومتنوع وشديد التعقيد في عدة قضايا في السياسة العالمية (تعدد الأدوار وتمايز القوى والقدرات واختلاف المواقع والمراكز الإستراتيجية داخل نظام الحكم العالمي).

**رابعا:** المنظومة الهيكلية معقدة كونها تتألف من عديد الوكالات والشبكات المتداخلة وظيفيا ومكانيا فضلا عن موارد الطاقة التفاضلية والكفاءات.

**خامسا:** بعيدا عن الحكومات الوطنية المهمشة في هذا النظام تزداد المواقع الإستراتيجية الحاسمة لهندسة البنى التحتية في مختلف التنظيمات وإضفاء الشرعية على النظام خارج الدولة ولعل من أهم العوامل المشجعة على ظهور مفهوم الحكم العالمي هي:

– انتهاء الحرب الباردة: أنهى عصر الجمود السياسي في إطار الأمم المتحدة والوكالات المرتبطة بها ما أوجد آفاقا أكثر نشاطا وفعالية في الإدارة العالمية، وأكثر شمولا وتعددية مما

[1]– اسماعيل كرازدي، مرجع سبق ذكره، ص 216.

كانت عليه في ظل الانقسام السياسي والاقتصادي في العالم سابقا، كما ساهمت في تضاؤل الشرعية الممنوحة تراتبيا أو الهيمنة على تنظيم النظام العالمي.

– تكثيف عمليات العولمة زاد من الطلب على التعاون متعدد الأطراف، وتوفير السلع العامة والعالمية والاستقرار المالي وحماية البيئة، وتجديد البنية التحتية للنظام العالمي، والتي تطورت إلى مستويات أعمق من التدخل في الشؤون الداخلية للدول والمجتمعات.

– وخلال العقود الأخيرة جرى إعادة النظر في سلطة الدولة من خلال تقديم برامج سياسية أساسية لحل الأزمات الداخلية المتزايدة بإشراك الدول في التفاوض مع الوكالات العامة والخاصة داخل وخارج حدود الدولة، فالحكم كعملية تكون فيها الدولة تلعب دورا استراتيجيا لكن ليس بالضرورة مهيمنا، وبالتالي فالحكم العالمي يرفض مركزية الدور التقليدي للدولة وعليه لا تقتصر على العالم– دول، بل اكتشاف القضايا والعمليات التي تكون فيها الدولة غير راغبة وغير قادرة على التصدي لها، فهو يتجاوز النظام بتجاوز البعد التقليدي للدولة إلى البعد التعددي.[1]

[1]– وليد خلاف، مرجع سبق ذكره، ص ص 51،52.

## المبحث الثاني: النقاشات النظرية حول الحكم العالمي

نظرا للأهمية التي يكتسبها موضوع الحكم العلمي كحدث أكاديمي وكمشروع سياسي، ظهرت العديد من النظريات التي صاحبت ورافقت هذا الحدث، إذ يعتقد الجميع اليوم أن الحكم أصبح حركة سياسية جدية غير أنه ولأسباب مختلفة، فإن بعض المفكرين والمنظرين والناقدين لا يؤيدون المناقشات أو الممارسات التي يتضمنها، وبناء عليه ظهرت ثلاثة رؤى حول الموضوع سنحاول. من خلال هذا المبحث الحديث عنها وتوضيح أهم أفكارها حول الحكم العالمي وعرض الحجج التي تستند إليها لتبرير مواقفها.

**المطلب الأول: النظرية الواقعية**

من بين المداخل والنظريات حول الحكم العالمي نجد النظرية الواقعية التي تشكك في إمكانية قيام مصالح مشتركة عن طريق إقامة علاقات دولية فالواقعيون يعتقدون أن الحكم العالمي وصف زائف للتوزيع الدولي للقوى كما أن فكرة المجتمع المدني العالمي تؤدي حتما حسبهم لحدوث فوضى بنائية في الدول أي أنها تؤدي إلى حالة فقدان الدولة.

وبالنسبة لأنصار الواقعية فإن مفهوم الحكم العالمي هو مجرد قناع لحقيقة أن هناك فواعل خاصة ومعينة مؤثرة في المسائل والقضايا العالمية أكثر من غيرها وعلى هذا النحو فالحكم العالمي هو تعبير جديد لهيمنة وسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية، فقد طرح "جيلبن"Glibin عام 2002 تساؤلا في هذا الصدد حول لماذا الحكم؟ وماهي الأهداف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية له؟كما أشار إلى أن أي نظام لصناعة القانون يعكس بالأساس قوة بناءات الوضع الراهن .[1]

وحسب "كراسنر Krasner" فإن الجغرافيا السياسية تبقى مهمة لفهم سلوك وديناميكيات الحكم العالمي فالحكم خارج الدولة يتوقف بشكل كبير على سياسيات ومصالح الدول القومية والمؤسسات الدولية لا تتمتع بالسلطة المستقلة وتعمل إلى حد كبير كأدوات

[1]– نوال ثعالبي، مرجع سبق ذكره، ص32،33.

للنهوض بمصالح معظم الدول المهيمنة أو التحالفات بين الدول. فضلا على أنه لا يمكن لأية قيمة أو منفعة أو أهمية مقنعة للحكم العالمي أن تتجاهل حتى في عصر العولمة مركزية التفاوت في القوة بين الدول.

وبالنسبة لهذه النظرية تبقى الجغرافيا السياسية معطى ضروري لفهم عمليات وآليات الحكم العالمي؛ التي تظل متوقفة وبشكل كبير على سياسات ومصالح الدول الأقوى فالمؤسسات الدولية أساسا مجردة من القوة والوظيفة المستقلة ذاتيا عن إرادة مؤسسيها، فهي كثيرا ما توظف كآليات لتنمية مصالح الدول الأكثر هيمنة في السياسة الدولية أو تمثيل مصالح مجموعة معينة من الدول.

تعتمد الواقعية الكلاسيكية في تفسيرها للسياسة الدولية على مفاهيم مركزية، مثل القوة وميزان القوى، الفوضى والمصلحة القومية، و مورغانثاو وهو أحد روادها، يعتبر أن الدولة فاعل أساسي ورشيد، والمصلحة موجه للسلوك، والقوة وسيلة، وميزان القوى ضابط للسلوك وعلى هذا الأساس فهي تتبنى الطرح الدولاتي المهيمن من حيث إسناد الدور المركزي للدولة واعتبارها الفاعل الوحيد المتمتع بالسيادة المطلقة في الساحة الدولية، إلا أن الثورة السلوكية التي مست العلوم الاجتماعية في العقد السادس والسابع من القرن العشرين (20) أدت لتنامي الانتقادات ضد الكثير من مسلمات الواقعية التقليدية. مما أدى إلى تيارات تجديدية ضمن المنظور الواقعي ممثلة في الواقعية الجديدة (البنيوية) والتي حتى وإن اعتبرت الدولة وحدة أساسية للتحليل، إلا أنها اعترفت بوجود المنظمات الدولية، والشركات متعددة الجنسيات، إلا أن دورها يبقى ثانويا ومحدودا مقارنة مع دور الدولة، كما قللت من أهمية الاعتماد المتبادل، ونظرت إليها برؤية سلبية –باعتبارها تعني الهيمنة والتبعية وتحوي درجة من الانجراحية– لا تساهم في زيادة فرص السلم الدولي.[1]

[1]– إسماعيل كرازدي، مرجع سبق ذكره، ص 217.

**المطلب الثاني: النظرية الماركسية**

ظهر مفهوم الإمبرالية في لغة العلاقات الدولية منذ بداية القرن العشرين في معرض تشبيه الدول المستفيدة من الانفتاح الاستعماري والتي أظهرت طموحا في توسيع أراضيها بالنموذج الإمبراطوري القديم، في هذا الإطار دار نقاش عميق بين أطروحة ماركسية المنحى (دافع عنها لينين وروزا لوكسمبورغ)، وتأويل أكثر سياسة (ساندها شومبتر بشكل أساسي)، بالنسبة للأولى يجب فهم الإمبرالية في إطار اعتبارات اقتصادية وكوسيلة تسمح للرأسمالية بأن تتجاوز تناقضاتها بإيجاد أسواق جديدة لرؤوس أموالها وللفائض في إنتاج سلعتها، وبالنسبة للثاني والذي استرجعه لاحقا المنظرين الواقعيين للعلاقات الدولية.

أصدر مركز السياسية الخارجية البريطاني سنة 2002 مجموعة مقالات بعنوان "إعادة ترتيب العالم"، استملت على مساهمات من إيهود باراك، وكنعان مكية، وفريد زكريا. تضمنت هذه المجموعة مقالا لروبرت كوبر بعنوان "دولة ما بعد الحداثة"، يدعو فيها إلى دولية جديدة ونظرية جديدة للتدخل الإنساني، تضع قيودا على سيادة الدول، يقر فيها أن الخصائص الرئيسية لما بعد الحداثة هي: انهيار التمييز بين الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، والتدخل المتبادل في الشؤون الداخلية (التقليدية) والمراقبة المتبادلة، والتناقضات المتزايدة لأهمية الحدود الإقليمية، الأمر الذي ظهر نتيجة تغير دور الدولة وعبر الأقمار الصناعية.

تقر بضرورة فهم السياق العالمي الشامل الذي تتفاعل في إطاره الدول والوحدات الأخرى لتفسير سلوك مختلف الفاعلين في السياسة العالمية، تشترك مع المقاربة الواقعية في التأكيد على أهمية الجغرافيا السياسية، والهيمنة الأمريكية في توضيح نمط وأهمية الحكم العالمي، ويعتبرون أن كل هذه العوامل يجب أن تفهم ضمن سياق الأولويات الهيكلية

للعولمة الرأسمالية كالدولة الرأسمالية القيادية (الولايات المتحدة الأمريكية)*، التي لها اهتمام كبير في توسيع قاعدة العولمة الرأسمالية، المؤسسات الدولية والعالمية مجرد آلة لتجسيد وتوسيع سيطرة الرأسمالية المتعلقة بالشركات العالمية، الحكم العالمي مشكل بدستور غير مرغوب، يجسد امتيازات ومصالح وجداول أعمال الرأسمالية العالمية على حساب رفاهية الأمم الأخرى، كما أن مؤسسات الحكم العالمي تؤدي إلى وظائف تنظيمية وإدارية في إطار العولمة الرأسمالية من جهة، وتجسيد القيم والمعايير الليبرالية الغربية وعولمتها.[1]

**المطلب الثالث: النظرية الليبرالية**

يدافع الليبراليون عن ضرورة رعاية حوكمة دولية من خلال تطوير ترتيبات مؤسسية لتعزيز التعاون بين مختلف الدول، وقد كان أول هذه الترتيبات ظهور عصبة الأمم التي تعرضت لفشل مبكر، من جهة أخرى عادت المقاربة الليبرالية للظهور في الواجهة، فظهرت مجددا بعد تأسيس هيئة الأمم المتحدة سنة 1945، وتشكل أنظمة قادرة على إدارة الاقتصاد العالمي، وحسب أنصار الليبرالية فإن أولى بوادر الحكم العالمي ظهرت على الأقل من الناحية الاقتصادية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

إن الموضوع المتكرر على الأجندة الليبرالية هو تقديم صور عن عالم موحد يتطلب استجابة موحدة بخصوص الإدارة ويضفي عليها الشرعية، فقد سمعنا عن الإشارة في حديث الأمم المتحدة عن "مستقبلنا المشترك" وغيره. وسمعنا في التسعينات عن الإشارة إلى عدد من الأزمات العالمية تشمل البيئة، واللاجئين، والسكان... تحتاج إلى إدارة من قبل الأمم المتحدة وممولة جزئيا من قبل الخواص وهي تضم: مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية، قمة الغذاء في روما... وغيرها. يتضمن التسيير المشترك لمشكلة معينة اتفاقا حول طريقة

* تتعدد استعمالات المصطلحات الدالة على هذه المقاربة حيث نميز: المقاربة النيوماركسية، المقاربة الشمولية، النظام العالمي، الثورية...

[1]– إسماعيل كرازدي، مرجع سبق ذكره، ص 98.

التعامل معها. وقد لعبت هذه المؤتمرات دورا ايجابيا هاما في رفع الوعي بالمشاكل الضاغطة. وساعدت على خلق الفضاء الذي يمكن أن يحدث فيه النقاش.[1]

تجادل المقاربة المؤسساتية الليبرالية بأن نظام الحكم العالمي (نظام الحكم ما بعد الدولة)، ترسخ كنتيجة منطقية للمنافع الوظيفية في عالم الاعتماد المتبادل، فالدول أصبحت تدرك المكاسب المطلقة التي تجنيها من خلال التنسيق الاستراتيجي لنشاطاتهم وسياستهم عبر تفويض المؤسسات الدولية بعض الصلاحيات والمهام التي لا تستطيع الدول القيام بها للمساعدة في إنجاز أهدافها المحلية.

ويؤكد المذهب المؤسسي الليبرالي الجديد، على مسألة التعاون والمحافظة عليها في ظروف الفوضى عبر وجود الأنظمة والمؤسسات الدولية التي تعمل على: "خفض تكاليف التحقق، وتعزيز المعاملة بالمثل وجعل معاقبة الابتعاد عن المعايير أسهل تنفيذا".

ويؤكد الافتراض الذي مفاده أن الدول هي أهم الأطراف الفاعلة في السياسة العالمية وأن البيئة الدولية فوضوية. لكنه أيضا ينوه بدور الفواعل الأخرى من غير الدولة كالمؤسسات الدولية في تحقيق أنماط تعاون مستمرة في ظل الفوضى، وتؤكد على مسألة جوهرية كما عبر عنها "جوزيف ناي وروبرت كيوهن" وهي أطروحة تجاوز فكرة العلاقات بين الدول (الدولاتية) إلى العلاقات فوق القومية التي تنشأ بين مختلف التنظيمات كالدول والمنظمات الدولية ومختلف الحركات السياسية... من جهة وتعاظم دورها في مواجهة الدول، من حيث تزايد الشبكات [عبر الوطنية] الملتفة حول استراتيجيات مشتركة وأهداف محددة والمتوجه نحو تحقيق ما يسمى (المجتمع المدني العالمي). تتعدد الاتجاهات الليبرالية المفسرة لطبيعة دور المؤسسات الدولية في إدارة شؤون السياسة العالمية، حيث تركز أدبيات العبر وطنية في تحاليلها على مسائل التكامل والاندماج، بتحليل الشروط والظروف التي في إطارها يسهل التعاون الدولي، من خلال تحويل ولاءها وأنشطتها السياسية والاجتماعية

[1] – Caroline Thomas, "Global governance : development and human Security exploring the links", **Third World Quarterly**, Vol 22, No2, 2001, P 162.

والاقتصادية إلى وحدة أوسع وأشمل تمتلك مؤسسات، أو تهدف إلى امتلاك شرعية قانونية على الدول الوطنية المعنية وهذا ما عبرت عنه التصورات الوظيفية والوظيفية الجديدة والفيدرالية من خلال إسهامات كل من "ميتراني وأرنست هاس وبول تايلور". ومن جهة تركز أدبيات تعددية الأطراف على مسائل الاعتماد المتبادل في إطار تنظيمي متعدد الأطراف كما عبر عنها جون روجيه كإدراك لمبدأ منظم للحياة الدولية في شكل مؤسساتي ينسق العلاقات بين الدول على أساس مبادئ وقواعد وإجراءات صناعة القرار من جهة ومعايير مهمة للسلوك من جهة أخرى.[1]

[1]– وليد خلاف، مرجع سبق ذكره، ص ص 78،79.

# الفصل الثاني

## مصير الدولة القومية في ظل الحكم العالمي

تعد ظاهرة الدولة بمثابة الظاهرة ذات التعقيد والتشابك المفاهيمي الكبير الذي يصل لدرجة الغموض، هذا المستوى من التقلب والتنوع والاتساع لمثل هذه الظاهرة جعلها الموضوع الأكثر استقطابا بالاهتمام على مستوى البحث الأكاديمي وكذا بالنسبة للفعاليات السياسية والأوساط الرسمية ومراكز القرار على الصعيدين المحلي والعالمي.[1]

والدولة هي أقدم أشكال التنظيم الدولي. عرفت عدة تطورات عبر مسار تاريخي طويل، فهي وليدة تطور تاريخي للمجتمعات البشرية. وهي تعبير عن حاجة ضرورية وموضوعية ضبط وتحديد الصراع السياسي، الاقتصادي والعسكري...، على المستوى الدولي.[2]

[1] – سعيد الصديقي، "هل تستطيع الدولة الوطنية أن تقاوم تحديات العولمة؟"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 293، جويلية2003، ص 81.

[2] – رمضان زبيري، مرجع سبق ذكره، ص 143.

## المبحث الأول: الدولة القومية (طبيعة الدور وإشكالية السيادة)

عند استقراء التاريخ نجد أن الدولة الوطنية هي النظام السياسي الذي ابتكرته أوربا الغربية منذ القرن الثالث عشر، وحتى القرن 19م، إثر التحولات التي عرفتها، ثم امتد إلى القارة الأمريكية التي صارت فضاء للثقافة الأوربية التي سهلت توطين هذا الشكل من الدولة، وباستقلال الولايات المتحدة الأمريكية ومجتمعات أمريكا اللاتينية، انتصرت الدولة الوطنية كنموذج للتنظيم السياسي، وبعد ذلك امتد هذا النظام إلى الإمبراطوريات المجاورة حتى البعيدة عن أوربا.

### المطلب الأول: المقاربة المعرفية والتاريخية للسيادة

تمثل الدولة العنصر الأساسي في تركيب المجتمع الدولي المعاصر والذي يتكون من دول ذات سيادة. هذا لأن الدول تمثل ظاهرة اجتماعية تاريخية وسياسية وقانونية وواقعا ملموسا.

وحسب التعريف المتفق عليه فإن الدولة هي مجموعة من الأفراد تعيش في إقليم معين على وجه الاستقرار، وتخضع لسلطة سياسية مستقلة ذات سيادة، تسعى إلى تحقيق مصالح هذه المجموعة وتلتزم في ذلك بمبادئ القانون الدولي.[1]

وتعرف الدولة انطلاقا من الخصائص الرئيسية وهي: الرقعة الجغرافية وحكومة ذات سيادة والمجموعة البشرية المقيمة على تلك المساحة المحددة، بالإضافة لوجود ثقافة مشتركة وإحساس بالهوية الوطنية ومستوى معين من الاستقرار السياسي والنظام وقدر معين من الرفاه الاجتماعي والاقتصادي والخاصية الثانية، وهي السيادة هي الحاسمة والجوهرية في بناء كيان الدولة تعرف السيادة كمفهوم قانوني بعدم وجود أي سلطة أعلى من الدولة التي لها مطلق الطبيعية واتخاذ التدابير المناسبة لمواطنيها والأشخاص المتواجدين عبر إقليمها-، والخارجية (حرية إقامة العلاقات الدبلوماسية وإبرام المعاهدات)، بحيث توفر للدولة ضمانات بالمساواة

[1] – عبد الرحمن لحرش، **المجتمع الدولي (التطور والأشخاص)**، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007، ص 41.

الرسمية والاستقلال السياسي وإمكانية الوصول إلى الموارد والعلاقات مع ما يترتب عليها من الالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، من ناحية وتحظى باحترام المجموعة الدولية بها أي اكتساب صفة الشرعية في المجتمع الدولي.[1]

إن المقاربة المعرفية لمفهوم السيادة تقتضي اقترابا قانونيا يرتكز أساسا الإرث الفلسفي – التاريخي للمفهوم نفسه، وفي هذا الإطار يمكن إدراج تعريف **فرانسوا بيير** للسيادة بحيث عرفها بأنها: "سمو السلطة، فالقول بأن الدولة ذات سيادة يعني أنها لا تخضع لسلطة أعلى منها لا داخليا ولا خارجيا بل الدولة هي وحدها صاحبة الأمر والنهي على إقليمها وسكانها ومواردها وكذا استقلالها عن أية سلطة خارجية وعدم خضوعها لأية سلطة أو كيان دولي".

ويرى **هانس مورغانتاو** أن السيادة هي: "السلطة القانونية العليا للأمة لغرض تشريع القانون وتنفيذه ضمن أرض معينة، وبالتالي تكون هذه السلطة مستقلة عن سلطة أي أمة أخرى، ومتساوية معها بموجب القانون الدولي".[2]

ومن جهة أخرى يعتبر القانون الدولي السيادة عبارة عن السيادة العليا غير المجزأة التي تمتلكها الدولة لسن قوانينها وتطبيقها على جميع الأشخاص والممتلكات والحوادث ضمن حدودها.

وحتى المنظمات الدولية والإقليمية فقد ركزت جميعها على موضوع السيادة وهذا ما يتجلى في مواثيقها التي تنص في أغلبها على احترام مبدأ المساواة في السيادة بين أعضائها جميعا.[3]

هذه التعاريف في مجملها ركزت على قضية السلطة العليا ومهما تعددت تعاريف السيادة فإنها تدور حول محور أساسي يتمثل في المبدأ القانوني والسياسي الذي تمارسه الدولة على شعبها وفوق إقليمها في إطار حدودها الوطنية. وكذا العلاقات التي تقيمها الدولة خارج هذه

[1] – وليد خلاف، مرجع سبق ذكره، ص ص 73،74.

[2] – رمضان زبيري، مرجع سبق ذكره، ص ص 109،110.

[3] – عبد المنعم المراكبي، **التجارة الدولية والسيادة الدولية**، القاهرة، دار النهضة العربية، 2004، ص 17.

الحدود مع أشخاص المجتمع الدولي الأخرى من غير الدول على نحو يجعلها تخضع بشكل متغاير لقواعد القانون الدولي.[1]

أما المقاربة التاريخية للمفهوم، فيمكن القول أن الإرهاصات الأولى بمفهوم الدولة السيدة تعود إلى كتابات كل من ميكيافيلي وجون بودان.

فميكيافيلي (1449-1527) يعتبر أول من استخدم عبارة الدولة في كتابه الشهير الأمير (1515).

أما المفكر الفرنسي جون بودان J- Bodin، فيعتبر أول من حاول بلورة نظرية متكاملة عن ماهية ومضامين السيادة وذلك في مؤلفه الشهير "الكتب الستة في الجمهورية" الصادر عام (1576)، وإليه يرجع الفضل في وضع أول تعريف لها بحيث عرفها على أنها تعني: " القوة الكبرى والسلطة العليا في نطاق إقليم معين"[2]، وقد عمل على إيجاد الدعم القانوني لسلطة الملك في فرنسا من أجل بناء الدولة ومواجهة الإقطاع.[3]

ويعتبر السلطة السياسية شكل بالغ الأهمية للوجود الاجتماعي بعيدا عن أي اعتبارات فلسفية أو تتعلق بأصل الدولة أو غيرها،[4] وبالتالي فبودان يؤكد بأن السيادة مطلقة ودائمة وغير قابلة للانقسام والتجزئة.[5]

على الرغم من أن الأكاديميين يختلفون حول مجيء مفهوم السيادة بالضبط إلى حيز الوجود غير أن هناك توافق عام في الآراء على أنه بدء في الأساس النظري لنظام الدول الحديثة عقب سلام ويستفاليا الذي وضع نهاية لحرب الثلاثين عاما في النصف الأول من

---

[1]- محمد طلعت الألغنيمي، **الأحكام العامة في قانون الأمم**، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1970، ص686.

[2] - عدنان نعمة، **السيادة في ضوء القانون الدولي المعاصر**، بيروت: د. د. ت، 1978، ص 88.

[3] - ريمون حداد، **العلاقات الدولية نظام أم فوضى في ظل العولمة**، لبنان: دار الحقيقة، 2000، ص 54.

[4] - ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، لبنان: دار الكتاب العربي، 1985، ص 185.

[5] - جاك باغنار، **الدولة مغامرة غير أكيدة**، تر: نور الدين اللباد، ط1، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002، ص 66.

القرن السابع عشر (1948). فمعاهدة ويستفاليا ذات أثر كبير في تاريخ العلاقات الدولية، ولعل أهم مبدأين مهمين تضمنتهما:

-مبدأ السيادة- ومبدأ المساواة في العلاقات بين جميع الدول الأوربية.[1]

وفي القرن العشرين كما في القرون التي سبقته منذ ميلاد هذه المعاهدة كانت اعتبارات الحدود المحاطة بهالة من القداسة، ولعل القرن العشرين كان على حد تعبير الأماني فريدريك راتزل" قرن الجيوبوليتيك".

وقد كانت السيادة مكون أساسي للدولة الحديثة، وارتبطت بمفاهيم النظام، السلطة والحكم إلا أنها في القرن الواحد والعشرين طبعها البعد الكوني أو العالمي.

واليوم صار سؤال الدولة والسيدة سؤالا عالميا بلا منازع، حيث يقول محمود حيدر: إنه سؤال بالنسبة إلى أمريكا وهي تحاول قيادة العالم بالقوة وهو سؤال يعني كل دولة فشلت في استعادة منقوصة خلال الحرب الباردة وما بعدها مثلما يعني الأمم المتحدة التي لا سيادة لها إلا في ضمير الغائب".[2]

**المطلب الثاني: سيادة الدولة بين التآكل والتكيف**

أحدثت العولمة وما صاحبها من تحولات تغييرات في الكثير من المفاهيم ولعل أبرزها وأهمها مفهوم السيادة بالمعنى الويستفالي (سيادة الدولة القومية) كوحدة أساسية للتحليل في نظرية العلاقات الدولية، فأثيرت العديد من المناقشات النظرية التي تزعم أن السيادة في خطر أو أنها في حالة تآكل وانحسار وهو ما يستلزم إزاحتها عن موقعها الرئيسي في الحقل واستبدالها بمفاهيم أخرى وإعادة تعريفها بشكل يضمن فهما أفضل واستيعابا للتحولات والقوى الفاعلة الجديدة في السياسة العالمية.

---

[1]- Dong Hwi lee, **Global Governance as a way of Balancing Sovereignty with Global Responsibility**, studia diplomatic, Vol. LXIII,No.2,2010,

[2]- محمود حيدر، **الدولة المستباحة من نهاية التاريخ إلى بداية الجغرافيا**، القاهرة: رياض الريس للكتب والنشر، 2004، ص ص 29،30.

تفهم سيادة الدولة على أنها احتكار للسلطة فوق رقعة جغرافية، وقد أصبح واضحا اليوم أن الحدود الوطنية قد تظل مرسومة على الخطوط الجغرافية القديمة ذاتها بيد أن أنماط مستحدثة من التخوم أصبحت تبدو حاضرة ومرئية بصورة متزايدة داخل الحدود الوطنية. وتبقى السيادة بوصفها ملكا ثابتا غير أن قدرتها الكامنة على إضفاء الشرعية واستيعاب كل عناصر القوة التي تضفي هذه الشرعية، أصبحت غير مستقرة لأن التفاعلات السياسية المرتبطة بأنماط السيادة المعاصرة تعتبر أكثر تطورا أو تعقيدا، فالتفاعلات العالمية تحدث بصورة متكررة على المستوى دون الوطني وبذلك فهي تعقد وتعمل في الأخير على تفويض التحليلات التقليدية التي تصر على النزعة الحصرية المتبادلة التي تفصل بين ما هو وطني وما هو عالمي.[1]

إن التحولات العالمية على كافة الأصعدة قد أنهت فكرة الاعتماد السيادي على النفس في ظل القوى والحركات التي تستمتع بقدر كبير على اختراق حدود الدول القومية، ودون القومية، وقوى القومية، حيث أصبحت الدول عاجزة عن السيطرة على ظواهر جديدة من قبيل الشركات متعددة الجنسيات والمشكلات البيئية العالمية والتجارة العالمية ووسائل الإعلام والمعلوماتية.[2]

وأصبحنا نشهد نظام حكم ما بعد السيادة ما دون الدولة، وما فوق الدولة وحكم السوق في مجال القطاع الخاص وأسواق المال العالمية، إذ لم تبق الدولة بصفتها الفاعل الرئيسي أو الوحيد في العلاقات الدولية.

فطيلة القرنين الماضيين (19م و 20م) كانت السياسة العالمية تنتظم في تفاعلاتها على أساس ما يعرف بالنظام الوسيتفالي، الذي مثل إطارا لنظام الحكم يطرح أسلوبا عاما لصياغة الأحكام الاجتماعية وتطبيقها ومراقبتها وتنفيذها.[3]

---

[1]– جيفري ستيرن، **تركيبة المجتمع الدولي: مقدمة لدراسة العلاقات الدولية**، تر ونشر: مركز الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج، 2004، ص ص 126، 128.

[2]– إسماعيل كرزادي، مرجع سبق ذكره، ص ص 98،99.

[3]– محمد سعد أبو عامر، "العولمة والدولة"، **مجلة السياسية الدولية**، العدد 161، جويلية 2005، المجلد 40، ص 201.

ولكن في الظروف المعاصرة أصبح نظام الحكم من حيث سلطة الدولة العليا والحصرية على أراضيها شأنا لا يمكن إطلاقا تطبيقه عمليا. حيث لا يسمح أي قدر من بناء المؤسسات والتشريع الصادر عن الدولة وحدها بأن تتمكن هذه الدول من بسط سيطرتها المطلقة على المناطق الخاضعة لها، فحسب عدد كبير من الباحثين وعلى رأسهم جون آرت شولت، أن عصر السيادة قد ولى وانتهى وأن مبررات بقائها قد انتهت وصارت غير مجدية. فرغم أن جهاز الدولة بقي قائما إلا أن قدرته على إصدار الأحكام وتطبيقها من الناحية القانونية والعملية لم تعد في مستوى معايير السيادة كما كان يعتقد تقليديا.

يقدم كل من بنجامين كوهين B. Kohen وسوزان سترانجS. Stronge تحليلا للتباعد المتنامي بين المجال الوظيفي للنشاط الاقتصادي والمدى الإقليمي للسيادة ليتوصلا لخلاصة مفادها أن السيادة تخضع لعملية تعرية وتآكل متصاعد.

أما كينشي أوهماي، فقد رأى أنه بالرغم من أن الحدود بين الدول ما تزال واضحة على الخريطة السياسية، لكن الخريطة التي تبين التدفقات الحقيقية للنشاط المالي والصناعي تظهر أن هذه الحدود قد اختلت وتلاشت على نطاق واسع. كما أن هنتنغتون يرى بأن الحضارة حلت محل الدولة. في حين أن فوكوياماFukuyamaيضيف بأن التغيرات الديمقراطية والبيئية سوف تؤدي إلى نهاية الدولة الوطنية وبداية الفوضى الشاملة. وهو ما أدى إلى دعوتهم لأشكال جديدة من السيادة الجزئية أو المقيدة أو المشتركة، دول ناقصة السيادة، دول مخترقة السيادة...، وهذا أنتج حسب روزنو (أزمة سيادة+ أزمة حدود+ أزمة سلطة)، المعيار العلائقي الترابطي بين العالم- دول الكلاسيكي، والدول- ما بعد الويستفالي (نظام الحكم العالمي) قائم على المفارقة التالية: ثنائية التجاهل+ التعايش بين العالمين.[1]

وخلافا لهذه الأدبيات كانت هناك عدة محاولات لصياغة مفهوم جديدة للسيادة الوطنية. ومن بينها التي تنطلق من نقد المضمون القانوني للسيادة وتجاوز النظر إلى مفهوم السيادة

[1]- مارسيل مارل، **سوسيولوجية العلاقات الدولية**، تر: حسن نافعة، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986، ص 328.

على أنه سكوني ثابت وأنه مجموعة من الأفكار التي لها صلة بالواقع وحيث هذا الواقع فهي لا تتغير في حين أنه يجب فهم السيادة من زاوية الشرعية التي تتغير من فترة لأخرى من حيث مدلولها ومحتواها.

ويزعم ستيفن كراسنر S. Krassner بأن فكرة الدول القومية ككيانات مستقلة تنهار تحت الهجوم المشترك للاتحادات النقدية، الأنترنت والهيئات غير الحكومية... وغيرها، وبتطوير تصوره المفاهيمي للسيادة يهدف إلى إثبات أنه بدلا من القول بانتهاء مؤسسة لسيادة الدولة فإن من المجدي القول أنه علينا إعادة النظر في تصورنا المفاهيمي السابق لمفهوم السيادة وكيفية استخدامه في السياسات الدولية.[1]

ويجادل الواقعيون بان التصورات المعاصرة لم تدمر قدرة الدول على التحكم في ضوء اعتبارات تزايد أعداد الدول، كما يميز (هيدلي بول H. Bull) ويعيد الوظائف الإيجابية للدولة كفرض النظام محليا وتوفير البنى المؤسساتية للتعاون الدولي وإثارة القضايا العالمية على الأجندة الدولية كإدارة الاقتصاد العالمي وحماية البيئة وحقوق الإنسان، ومنه حسب لهيدلي بول قدرة الدول على ترويج إطار لنظام الحكم العالمي.[2]

وبين هذا وذلك فإن البعد العالمي أخذ يزداد حضورا في الوعي ونفي الوقائع الحياتية المختلفة السياسية والاقتصادية والثقافية، ويضفي لتحول عميق. حيث يتسع المجال العالمي ويضيق المجال الدولاتي. هذا ما يحدث فعلا إذ يبرز مجال سياسي عالمي يكبر ويزداد حضورا وتأثيرا ويتمحور بالأساس حول العالم الواحد وليس حول الدولة أو غيرها من الوحدات السياسية المنغلقة.

ويستمد المجال السياسي العالمي حضوره وأهميته من بروز مؤسسات وقضايا ومسؤوليات وقوانين وأزمات عالمية تتطلب إدارة عالمية تطرح حلولا ومخارج مشتركة تتخطى

[1]– إسماعيل كرازدي، مرجع سبق ذكره، ص 103،105.

[2]– جيفري ستيرن، مرجع سبق ذكره، ص 355.

الدول مهما كانت عظيمة (فقد أصبحت التشريعات البشرية أمام حالة سياسية جديدة هي ارتباط السياسة في جميع أرجاء العالم ببعضها البعض، مما فرض وقائعا سياسية عالمية جديدة تتجاوز المجال السياسي المحلي).

يقول أمارتيا صن: "إن القضايا الكبيرة ومشكلات متنوعة كالزلزال والأوبئة والحروب وتلوث البيئة والاتصالات والمواصلات والاقتصاد وحالة الفقر والمجاعة وانتهاك الحريات وتفاقم الأخطار والحرمان التي تهدد بيئتنا واستدامة حياتنا الاقتصادية والاجتماعية قد تجاوزت الجغرافيا الوطنية والإقليم وتخطت إمكانيات المجتمعات والدول والحكومات القائمة بذواتها ومواردها المحدودة لرسم السياسات العامة وتنفيذها بشكل مستقل وأحادي الجانب سواء كانت غنية أو فقيرة.[1]

وهذا المجال السياسي العالمي يستدعي اكتشاف صيغ لتنظيم الجهد الإنساني من وراء حدود الدول وبناء شبكة علاقات عابرة للدول ومولدة إنساني وآليات تعاون مختلفة عن الآليات القومية المعتادة.

**المطلب الثالث: تراجع دور الدولة القومية**

إن من صميم النقاش حول الاتجاهات المهمة الجارية في عالم اليوم، تحليل القوة التي تتمتع بها الدول ودرجة تغيرها أو تبددها. فالدولة التي ينظر إليها على أنها مؤسسات أو مراكز إلزامية إجبارية وإدارية، وكأدوات للشرعية بقيت قائمة لآلاف السنين، رغم أن الدول الحديثة بقواها الشاملة المحددة ومزاعمها في الشرعية الديمقراطية والوطنية تعد من منتجات القرنين الماضيين، وأثناء كل هذه الفترة ومع الثورة الصناعية، وفي ظل التحولات التي طرأت على المجتمع المحلي، نشأت الدولة كما تعرف اليوم، فحتى وقت غير بعيد كانت قوة الدولة تبدو وكأنها في حالة تنامي خاصة فيما يتعلق بالسيطرة على حركة البضائع والأفكار والأفراد عبر

[1]– أمارتياصن، **تنمية الحرية**، تر: شوقي جلال، في عالم الفكر، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون، والآداب، 2004، ص 12.

الحدود، ولكن تبدو قوة الدولة مؤخرا وكأنها تشهد حالة من التراجع والاضمحلال نتيجة الخصخصة والفكر النيوليبرالي من داخلها، وتقلص سيطرتها على الأنشطة العابرة للحدود من خارجها، وترتبط ظاهرة العولمة ارتباطا وثيقا يتراجع دور الدولة وذلك من خلال إفلات رؤوس الأموال والبضائع والأفكار من نطاق سيطرة الحكومات.[1]

فبفعل العولمة وما تحمله من مفارقات وما أحدثته من تغيرات على عدة مستويات أبرزها ما طال الدولة القومية وسيادتها في عالم يزداد فيه الارتباط والاندماج الدولي وفي الوقت نفسه الانحسار والتشدد.

رغم ذلك من الصعب القول بفقدان الدولة القومية لقوتها بشكل كلي فهي لم تنته ولم تجاوزها وإنما لا تزال تعد متغيرا أساسيا لفهم ما يحدث في العالم المعاصر تتفاعل مع مختلف التحولات ومن الصعب الاستغناء عنها، غير أن هناك إعادة نظر في كثير من مكوناتها من قبيل الحدود والسيادة والأمن القومي، فالدولة تبقى قائمة ككيان مستقل لكن كمحتوى وكوظيفة ومسؤوليات فذلك ما يطاله التغيير.[2]

صحيح أن العولمة تقلل من قدرة الدول كل بمفردها على السيطرة على حركة البضائع ورؤوس الأموال عبر حدودها بيد أن الدولة القومية ما تزال تحتفظ بأسباب التحكم بتحركات الشعب والسلع وذلك لمصلحة الأمن والسلامة العامة. أما فيما يتعلق بالمفاتيح الأساسية الأربعة لحياة الأعمال كما يسميها كينشي أوهماي(K. Ohome)، فإن العالم قد وصل إلى نقطة إمكانية استمراره بلا حدود، وهذه المفاتيح الأربعة تضم: الاتصالات- رأس المال- الشركات- المستهلكين.[3]

---

[1] – فريد هاليداي، **الكونية الجذرية لا العولمة المترددة**، تر: خالد الحروب، لبنان: دار الساقي، 2002، ص 33.

[2] – إسماعيل كرزادي، مرجع سبق ذكره، ص 88.

[3] – كينشي أوهماي، **الاقتصاد العالمي: المرحلة التالية**، تر: مركز التعريب والبرمجة، لبنان: الدار العربية للعلوم، 2006، ص 43.

لقد ثار بشأنه تكييف مستقبل الدولة القومية واستكشافه جدال واسع النطاق ترتبت عنه عدة مدارس كلها تنحو إلى تقديم أفضل المبررات عن صحة توجهها. بين من يرى بأنها لا تزال مستمرة على وتيرتها، ومن يرى بأنها تتعرض لتحول مهم في طبيعتها لكنها باقية وبين من يقول بأفولها وانحلالها لكن الراسخ هو أن نموذج الدولة القومية لستينات وسبعينات القرن الماضي لم يعد قادرا وأن هناك تغيرات حاسمة وقعت جعلت من الضروري معالجة هذه النقطة.[1]

العولمة لم تعمل على حل كيان الدولة وتفتيته، لكنها في الوقت ذاته لم تتركه سليما تماما، فمفهوم الحدود ومفهوم السيادة هي التي تعرضت بشكل مباشر للتأثير، إذ أسهمت العولمة إلى حد بعيد في جعل النظام الويستفالي مباشر للمساءلة وبقي جهاز الدولة قائما من بعض الجوانب أوسع وأقوى وأكثر تدخلا من شؤون الحياة الاجتماعية من أي وقت مضى.

رغم بقاء كيان الدولة قائما إلا أن ذلك لم يمنع من أن طبيعتها قد تبدلت بشكل عميق، بعدما أفرغت الحدود من وظيفتها المطلقة وتم التقليل من دورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي في ظل تدفق العلاقات التي تتجاوز تلك الحدود كالتبادلات الاقتصادية والشيكات المالية وهجرة الأفراد...[2]

وتواجه دولة اليوم عدة على نحو التناقض والتفاوت بين تطور الاقتصاد من جهة والتطورات السياسية والثقافية من جهة ثانية، إذ في الوقت الذي تتجه فيه قوى الاقتصاد لتصبح عالمية تتجاوز الحدود الجيوسياسية، لم تتراجع النزاعات القومية والعرقية ولم تضعف السياسات الوطنية، وفي الوقت الذي تفرض فيه العولمة شروطا اقتصادية واضحة على الدول للاندماج والتكيف لا نلمس شروطا مماثلة وبالقوة نفسها على السياسة الداخلية لبعض الدول، أو على مسارات انتقال السلطة فيها.

---

[1] – إسماعيل كرازدي، مرجع سبق ذكره، ص 89.

[2]– طلال عتريس، **الأمن القومي وسيادة الدولة في عصر العولمة**، في: العولمة أثرها في المجتمع والدولة، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2002، ص 63.

هذا الدور المتجدد للدولة أو بالأحرى التكيف الذي انصبغت به حركيتها خلق لها أدوارا جديدة على مستويات عدة بالخصوص التي تفجرت مع الأزمات الاقتصادية الأخيرة مما جعلها تندمج في سباق حضري وتاريخي جديد لا يشكل بناء النظام الجديد فيه بالضرورة قطيعة أو تناقضاتها بل على العكس فهو يستخدمها ويحتاج إلى تعزيزها بشكل أكبر باعتبارها أداته الرئيسية في بناء مصالح ومؤسسات ومسؤوليات عالمية مشتركة تجمع بين أفراد ينتمون إلى شعوب متعددة وتوحدهم عبر العالم.[1]

[1]– إسماعيل كرازدي، مرجع سبق ذكره، ص 91.

## المبحث الثاني: مستقبل الدولة في نمط الحكم العالمي

توجد ثلاثة نماذج تفسيرية رئيسية للحكم العالمي تسعى وتحاول ايجاد تفسير تساؤل مركزي يتم طرحه عند الحديث عن الحكم العالمي، وفحوى هذا التساؤل هو ما هو مستقبل الدولة في حالة سيادة نمط الحكم العالمي التي تسمى عادة بفترة ما بعد الدولة وتتميز الإجابة عن هذا السؤال بوجود نوع من الإقرار بتلاشي دور الدولة في حالة سيادة الحكم العالمي.

### المطلب الأول: نموذج التنسيق السلطوي عن طريق دولة عالمية

حسب انصار هذا النموذج فإن القواعد والضوابط الدولية لا يمكن أن تحترم في ظل حالة الفوضى التي تسود النظام الدولي، حيث أن هناك شكوكا متبادلة حول نوايا الدول، لأن الخوف المتبادل من المواجهة أو من الغزو وارد في كل الحالات ما دام هناك إمكانية للتملص من الوعود المقطوعة.

ففي بيئة فوضوية يلاحق الفاعلون العقلانيون مصالحهم وبهذا سيقعون في فخ دولة اللاأمن التي تهدد البقاء، وفي كل الظروف والحالات فإن كل دولة لابد من أن تحتاط لنفسها وتركز استراتيجياتها على سيناريو الحالة الأسوأ لذا لا يمكن لأحد أن يتوقع من الآخر التقيد بالقواعد والضوابط المتفق عليها وهذا ما يبقيهم دائما في حالة هلع.[1]

الفكرة الرئيسية لهذا النموذج أن الفاعلين العقلانيين غير قادرين على التنسيق فيما بينهم، ما لم يتم ردعهم من طرف سلطة مركزية تقف فوقهم. إن تشكيل هذه السلطة المركزية لابد من أن يغير بنية النظام الدولي الفوضوي المكون من الدول ذات السيادة، وخاصة أن هذه السلطة المركزية تعد في قوتها بمثابة التنين على حد تعبير توماس هوبز، وما يعرف بالتنين لابد من اللجوء إليه لأن ما تحتاجه الدول لإقرار النظام وإنهاء الفوضى المميزة لحالة الفطرة، وعليه فأنصار هذا النموذج يسعون إلى خلق سلطة مركزية على شكل دولة عالمية مع دعمها

[1]– مراد بن سعيد، "من الحوكمة الدولية إلى الحوكمة العالمية: التحولات الأنطولوجية في تحليل الحوكمة البيئية العالمية"، **المستقبل العربي**، د ع ن، د س ن، ص 138 تاريخ التصفح: 2014/06/06.. http://www.caus.org.

بالقدرة على فرض الضوابط والقواعد لكن هذه الدولة لا تحتاج لأن تكون لها بنية أو هيكل أو كيان متمركز، إذ في المقابل يمكن للفرد أن يتصور ويفكر في إطار أنه موجود وينتمي إلى دولة ومجتمع عالمي.

ووفقا لهذه الدولة العالمية فإن المجتمع الإنساني يتحول إلى مجتمع إنساني عالمي والاقتصاد الوطني يتحول إلى اقتصاد عالمي، وعلى الإنسان الذي كانت علاقته تقتصر على المؤسسات المحلية أن يتواصل ويتعامل مع المؤسسات والقوى والرموز والاتجاهات الاقتصادية والفكرية والسلوكية على الصعيد العالمي.[1]

**المطلب الثاني: نموذج الحكم من دون حكومة عالمية**

يتأثر تنسيق الأنشطة الدولية حسب المدافعين عن هذا النموذج بمدى اتفاق الدول عند خدمة مصالحها حول القواعد والمعايير وقوى تجعل الالتزام بهذه القواعد والضوابط أمرا ممكنا.

يرى أنصار هذا النموذج أنه في المجال السياسي العالمي ليست الدولة وحدها فقط مركز السياسة، وهي ليست مسؤولة مسؤولية كاملة عن أفرادها وأمنها وبيئتها، وحتى مصيرها ومستقبلها.

حيث أن الدولة ستظل نظريا تدعى القيام بهذه الوظائف والمسؤوليات وتتمسك بمفهوم وواقع السيادة، لكن على الصعيد العملي وعلى أرض الواقع لم تعد الدولة اليوم ولن تكون قادرة في المستقبل على الثبات على هذه الأحقية، كما كانت تفعل خلال الثلاثمائة سنة الماضية وحتى أوربا التي كانت مسرحا لبروز الدولة القومية بمظاهرها السيادية دخلت دولها مرحلة التخلي الطوعي عن بعض مظاهر السيادة من أجل تحقيق هدف الاندماج الاقتصادي والسياسي الأوربي في ظل مؤسسة وكيان يعملان على تجسيد هذا الهدف.

[1]– عبد الخالق عبد الله، "عولمة السياسة والعولمة السياسية"، **المستقبل العربي**، السنة 24، العدد 278، أفريل، 2005، ص 32.

فروزنو يرى أن الدولة الوطنية هيمنت على المشهد العالمي واحتكرته وقد بدأ الآن عصر ما بعد السيادة الدولية، الذي يجب فيه على ممثلي الدولة الوطنية أن يقتسموا المشهد والقوة الشاملين مع المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات، وكذلك مع الحريات الاجتماعية والسياسية عبر الحدود، وقد بلغ عدد المنظمات العالمية ومنها المنظمات غير الحكومية حدا كبيرا من التنظيم لا مثيل له.[1]

فقد صارت الدولة شريكا إلى جانب فاعلين آخرين في سيادتها على شؤونها الداخلية كما تراجعت أهمية الحدود والسيطرة على الأرض التي شكلت جوهر السيادة والأمن التقليديين. ويؤكد المدافعون عن هذا النموذج أن الحكم العالمي يتجسد من خلال مؤسسات متعددة الجوانب، حيث تتخلى فيها الدولة عن بعض سلطاتها وتفوضها إلى أنظمة عالمية.

ويعتقد أنصاره أن ما يوجد حاليا على المستوى العالمي ليس حكومة عالمية بل بالأحرى هو أنظمة ومبادئ وقواعد ومؤسسات تحكم عددا كبيرا من قضايا السياسات العالمية وفي المقابل يتوقع كتاب آخرون أن تنقسم الدول بمرور الوقت إلى أجزاء منفصلة، وهذه الأجزاء سوق تتشابك مع بعضها البعض ما يؤدي إلى نشأة شبكة كثيفة من العلاقات المشكلة للنظام العالمي.[2]

**المطلب الثالث: نموذج الحكم تحت مظلة الهيمنة**

في كتابه "نظرية السياسة الدولية" اعتبر كنيث والتز K. Waltz أن نظام الدولة بحاجة إلى قوة مهيمنة تحافظ على استقرارها، وعليه ظهرت نظرية الاستقرار بالهيمنة التي تعني بحسب والتز أن الاستقرار يتقرر عندما تتمكن قوة كبيرة من فرض مفاهيمها على الآخرين. وبناء عليه يفترض هذا النموذج أن الالتزام يمكن احرازه عن طريق قوة تلك المظلة، ومن ثم فإن هذا النموذج يستبدل الدولة العالمية بما يطلق عليه "القوة المهيمنة"، والتي قد تكون دولة

[1]– أولريش بك، **ما هي العولمة**، تر: أبو العيد دودو، ألمانيا: منشورات الجمل، 1999، ص 85.

[2]– Thomas Weiss, What Happened to the Idea of World Governance, International Studies Guarterly, Vol 16 (2009), p 258.

قوية ولها سلطة فوقية، وتملك الوسائل الكافية لخلق ضوابط وقواعد دولية وتضمن الالتزام بها وتحقيق الإذعان بين الناس.

ونموذج الحكم أو الحوكمة المهيمنة يتطلب بنية تدرجية. غير أن النظام المهيمن لا يتعادل مع حكومة عالمية أو إقليمية، لذا فإن النظام المهيمن المتكون من مجموعة من دول ذات سيادة يمكن أن يغطي فقط مجالا أصغر من النشاطات الدولية ويترك إشكاليات التعاون العالمية أو الإقليمية غير الحيوية من وجهة نظر النظام المهيمن. إضافة إلى أن لنظام الهيمنة يمكن أن لا يكون ذا طابع عالمي يعكس نظام الدولة العالمية الذي لا بد أن تثبت فيه الحكومة العالمية طابعها الكوسموبوليتاني وفق التقليد الكانطي. كما أن هذا النموذج يفترض أن الالتزام لا يمكن أن يحقق إلا من خلال سلطة إقرار تدرجية، وهو يشدد على الدولة المهيمنة القوية التي تتكافا وظيفيا مع سلطة فوق وطفية.

ومن ناحية أخرى فإن تبعية الدول الأخرى لنظام الهيمنة والتزامها بالقواعد التي تشكل هذا النظام مضمونة عن طريق السلطة العليا للدولة المهيمنة هذا التفسير القائم على القوة يمثل وجها واحدا لهذا النموذج، فالدول غير المهيمنة يمكن لها أن تهتم أيضا بتبني نظام هيمنة موسع. لأنه يمنحها المكاسب الاقتصادية والأمن مثلا. وطبقا لهذا النموذج فإن فعالية المؤسسات الدولية تكون تحت سيطرة سلطة الدولة المهيمنة التي تسعى دائما للمحافظة على النظام.[1]

[1]– مراد بن سعيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 140،141.

http://www.caus.org.

تاريخ التصفح: 2014/06/06

**خلاصة واستنتاجات**

بعد عرضنا لظاهرة الدولة القومية في ظل الحكم العالمي كنظام لتحليل طبيعة دورها الحالي خاصة في ظل النقاشات التي دارت حول السيادة كمفهوم مقدس من مقدسات الدولة والتي تعتبر الدليل على وجودها وقيامها في الساحة العالمية هذه النقاشات تمحورت بين التشكيك في بقاء مفهوم السيادة بمعناه الويستفالي التقليدي. وبين التأكيد على أن سيادة الدولة شان لا يمكن اطلاقا وفي أي ظرف من الظروف التنازل عنه أو عن جزء منه لأي جهة كانت نستنتج أن الدولة في عصرنا الحالي قد عرفت تراجعا في أدوارها التقليدية وذلك بسبب ظاهرة العولمة وما أتاحته من تغيرات وتحولات مع بروز قضايا جديدة عابرة ومتخطية لحدود الدولة وظواهر فوق قومية يصعب على الدولة منفردة السيطرة عليها- مما جعل من السيادة الويستفالية منتهكة أو مجزأة. ومحل سجال وجدال واسعين بين من يقربنا..... واضمحلالها شيئا فشيئا وبين من يرى بقدرة الدولة على تكييف هذه الخاصية الرئيسية مع ما استجد في النظام العالمي من بروز فواعل عديدة تقوم بأدوار كبرى وتنافس هذه الدول على سيادتها.

# الفصل الثالث

## فواعل الحكم العالمي

إن الطموح إلى إقامة نظام من التعاون الدولي أكثر تماسكا، والطموح أيضا لإقامة مجتمع عالمي، وسياسي، وثقافي قيمي واحد، أثارا السياسيين والمفكرين على مدار قرون وقد بدأت ملامحه تتضح جليا من خلال بروز طموحات بإيجاد مؤسسات دولية وإحساس أوسع بالمسؤولية الدولية، فلا يوجد موضوع يلهب خيال المفكرين أو يعزز المشروعات التي تأمل بحماسة بأن تتجاوز عقبات الحاضر أكثر من إيجاد نظام عالمي، وتحتوي تلك المشروعات على أبعاد سياسية واجتماعية وثقافية وتطمح للعالمية بمعنى الوصول لسياسة تعالج المصالح العالمية وليس القومية وتطمح للكونية .

يطرح الحكم العالمي نوعا من التنوع وعمقا أكبر مما قد تطرحه فكرة وجود سلطة فوق قومية فالمنظمات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، والحكومات المحلية، والإعلام تأخذ أدوارا خاصة بها خاصة في معالجة الشؤون المتجاوزة للحدود وكذا المشاكل العابرة للقارات.[1]

[1] فريد هاليدي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 195 ، 200.

## المبحث الأول: القوى عبر القومية

لقد كان وما يزال التنافس قائما بين السياسيين والدبلوماسيين وحتى المنظرين على ابتكار مؤسسات عالمية قادرة على حفظ السلام وتحقيق بعض العدالة بين الأمم ويجعل المشهد الدولي المعقد للغاية السعي من أجل إيجاد نظام حكم عالمي عادل وفعال مهمة ضرورية أكثر من أي وقت مضى، خاصة في ظل بروز الكثير من التحولات كالموجات الجديدة من الهجرة وتشكل مدن متنوعة الإثنيات، وتنامي الاتصالات والتجارة وأشكال التواصل المختلفة بين الشعوب والتي يصعب على الدولة السيطرة عليها بمفردها. ومن أجل هذا كله تخترع الدول مؤسسات عالمية لتسهيل التعاون الذي تبحث عنه لتحقيق أغراضها الخاصة، وفي الوقت نفسه تتأثر المصالح في الدول بأعمال دول وعوامل أخرى وبالتالي يتطور الطلب على الأنظمة العالمية، فتصبح الحكومات راغبة في استبدال بعض من حرياتها القانونية للعمل حتى يكون لها بعض التأثير في أعمال هذه العوامل الأخرى.

### المطلب الأول : الفواعل الحكم العالمي ما دون الدولة

توسع دور الحكومات المحلية والسلطات ما تحت الدولة على الساحة العالمية في السنوات الأخيرة بشكل كبير نظرا لكونها تهدف لتعزيز المصالح الثقافية والسياسية والاقتصادية لمناطقها الممثلة لها كتكثيف المنافسة العالمية لجذب الاستثمارات الأجنبية وصار للمناطق والمدن والسلطات الوطنية الفرعية نشاطا متزايدا على الصعيدين الإقليمي والعالمي .

وفي ظل التغيرات المعاصرة وتسارع العولمة تمت الروابط عبر الحدود بين السلطات ما دون الدولة التي اتخذت وفقا لذلك عددا كبيرا من المبادرات السياسية التي تتجاوز الخدمات المركزية، ففي أوروبا مثلا تحتفظ اليوم نحو خمسين (50 ) حكومة إقليمية في

سبع عشرة (17) دولة بروابط مباشرة من خلال جمعية الأقاليم الأوروبية، ولجنة الاتحاد الأوربي للأقاليم، ومجموعة من الهيئات المماثلة الأخرى التي أنشئت منذ السبعينات.

ويأخذ هذا النشاط عددا من الأشكال كإنشاء البعثات الدبلوماسية المحلية في الخارج من خلال التمثيل في المنتديات الرئيسية العالمية والإقليمية، وإنشاء هيئات رسمية مثل : الاتحاد الدولي للسلطات المحلية ...، ومن خلال هذه الآليات يمكن للسلطات ما تحت الدولة اتخاذ مبادرات السياسة الهامة التي قد تتجاوز في أحيان كثيرة حكومتهم المركزية ، كما أنها توفر الإطار الذي تتم من خلاله المبادرات التعاونية للتعامل المشترك أو متابعة المشاكل من تجارة المخذرات غير المشروعة إلى تلوث البيئة... وغيرها [1].

وقد تم على مستوى البلديات تطوير مناهج سياسية عدة ما وراء السيادة من قبل السلطات المحلية التي تعني شؤون مكافحة التلوث ومنع الجرائم ونزع السلاح والتعاون من أجل التنمية لاسيما على صعيد مراكز المدن الكبرى، كما اكتسبت السلطات ما تحت الدول دورا مهما في تنفيذ العديد من القواعد المتفق عليها عالميا .

ومن المحتمل كثيرا أن يزداد تحويل صناعة السياسة ومسؤولية الادارة الى مستويات دنيا من الحكم مع مرور الوقت.[2]

**المطلب الثاني: فواعل الحكم العالمي ما فوق الدولة**

لقد تحولت أعداد كبيرة من السلطات في ميدان صنع السياسة العالمية إلى مستوى سلطات ما فوق الدولة، والأطر التنظيمية ما بين الحكومات ليست بأي حال شأنا جديدا في النصف الثاني من القرن العشرين (20م ) لكن عددها تزايد واتسع مجالها وتأثيرها كثير مع

[1] دونالد .ف كيتل ، **ثورة الإدارة العالمية** ، تر : محمد شريف الطرح ، المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان،2003 ، ص 160.

[2] John Baylis, op.cit, p48.

حلول العولمة وقد ترتبت تبعا لما أصبح يخالج المواطنين والحكام في دول العالم بأن نظام الحكم الجغرافي الذي تمثله الدولة لا يمكنه في حد ذاته أن يعالج كما ينبغي ظواهرا في نطاق ما وراء الحدود الجغرافية مرتبطة بمجالات المعلومات المعاصرة والاتصالات وتقنيات إنتاج الأسلحة والتغيرات البيئية العالمية والأسواق العالمية.

فعلى مدار القرن (20 م ) العشرين أدت توليفة من التقدم التكنولوجي والسياسات الحكومية إلى حدوث زيادة ضخمة في الترابط بين الحكومات والمجتمعات والكيانات الفاعلة الخاصة في السياسة الدولية، وتبعا لذلك ظهرت مشاكل جديدة لا يمكن لمعظم الدول القومية التعامل معها من دون تنسيق وتعاون مع الحكومات الأخرى، وكانت الطريقة المنتهجة من قبل هذه الحكومات لإدارة وتنظيم هذه المشاكل هي من خلال المنظمات الدولية.

فقد شهد النصف الثاني من القرن الماضي نموا غير مسبوق في عدد الجهات الفاعلة ( الفواعل الدولية) وتغيرات جذرية في مجال الروابط الدولية مع ازدهار مماثل في المناقشات بين العلماء وخبراء السياسة حول تزايد وتسارع العولمة ومن يمكن أن يحكم، ويتفق الجميع أن كثافة وسرعة حجم التفاعلات العالمية تعكس تزايد الاعتماد المتبادل. هذا الاعتراف حث الولايات المتحدة الأمريكية على دراسة العلاقات الدولية من منظور الحكم العالمي، حيث شهدنا زيادة كبيرة في عدد المنظمات الدولية في القطاعين العام والخاص التي ليست مستعدة فقط وتريد المشاركة في الحكم العالمي، لكن أيضا في عديد المناسبات ساعدت في حل المشاكل وتحسين الحياة .[1]

ففي الخمسين سنة الأخيرة كان هناك توسع هائل في عدد وكفاءة وتأثير المنظمات عبر الحكومية وهذه الهيئات الدولية الرئيسية جاءت للوجود عن طريق الاتفاقات الرسمية بين

[1] Thomas G. weiss and others, The rise of non-state actors in global governance (opportun ties and limitations), one earth future found dation 2013.

الحكومات ورافق ذلك زيادة مطردة في عدد المنظمات الدولية، ففي نهاية التسعينات (90 م) كان هناك ما يزيد عن 250 منظمة دولية موجودة في عالم يحوي ما يزيد على 180 دولة، وقد أصبحت العلاقات الدولية تتميز بأعداد متزايدة من المعاهدات والأنظمة والترتيبات التعاونية الأخرى فيما بين الدول وتشمل ترتيبات مجتمعة سياسية عالمية على قدر كبير من التأسيس، فمن ناحية تكاثرت ترتيبات الحكم الإقليمي وتنامت وإن بدرجات متفاوتة في كل أصقاع العالم، وازداد عدد تلك الاتفاقات في مجموعها على مائة اتفاق (100) أبرمت منذ عام 1945م إضافة إلى أن الاتحاد الأوربي وهو أكثر المنظمات الإقليمية تطورا أصدر نحو عشرين (20) ألف إجراء تنظيمي في هذا النطاق، ومن ناحية أخرى توسعت مهام هيئات عالمية جديدة أو قائمة من قبل كهيئة الأمم المتحدة ، وأصبحت هذه المنظمات الدولية في ضوء تزايد قدراتها وتأثيرها تنحو لأخذ تسمية "وكالات نظام الحكم العالمي" لأن الشؤون التي تجري في نطاق هذه الهيئات اليوم تفوق كثيرا جدا الشؤون التي تجري في نطاق التشاور والتنسيق فيما بين الحكومات.

ويشمل التوسع في تنظيم ما فوق الدولة طيفا واسعا من الهيئات فمثلا في ميدان سياسة الاقتصاد الكلي أصدرت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي منذ الستينات (60م) عددا من المبادئ التوجيهية التي كان لها أثرا فاعلا في مجموعة كاملة من القضايا بما فيها تقنيات الإعلام الحديث، وترسيخ دولة الرفاه وإحداث الوظائف ووضع مبادئ نموذجية للسلوك كي تحتذ بها الشركات متعددة الجنسيات، ومنذ عام 1979م أكمل كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي السيولة النقدية والمهام التنموية الكبيرة اللتين كان يتمتع بهما بمناهج سياسة بعيدة الأثر لإحلال الاستقرار، بالإضافة إلى برامج لتعديل الهياكل الحكومية وإصلاحها في حوالي 100 بلد.

كما أن منظمة التجارة العالمية (WTO) التي أنشئت عام 1995م تمارس أنشطة أوسع نطاقا بكثير بسلطات أقوى بالفعل من سابقتها الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (GATT) ومنذ منتصف السبعينات يقوم بنك التسويات الدولية برعاية أسواق المال العالمية.[1]

وفي ميدان إدارة النزاعات: فقد تبنت وكالات لما فوق الدولة " كالأمم المتحدة " و"الاتحاد الإفريقي " و " منظمة الأمن والتعاون في أوربا " مكانة متزايدة أكثر بكثير من ذي قبل وفي ميدان حقوق الإنسان، توسع نظام الحكم ما فوق الدولة توسعا عظيما بتجسيد ذلك في عدد غير مسبوق من حوادث التدخل متعددة الجنسيات لأغراض إنسانية في دول عديدة خلال التسعينات من القرن الماضي.

وفي مجال الإعلام الالكتروني وصل حجم دليل المعايير التقنية الصادرة من اتحاد الاتصالات الدولية (ITU) إلى ما يقارب 10 آلاف صفحة.

إذن فقد بلغ نظام حكم ما فوق الدولة درجة كافية من الانتشار والفاعلية إلى حد جعله يشكل جزءا مهما من نظام الحكم العالمي في عالم اليوم[2].

**المطلب الثالث: الحركات الاجتماعية العالمية**

يعتبر جيمس روزنو " بأنها العوامل خارج السيادة (sovereignty free actors) أي هي القوى الفاعلة (منظمات غير حكومية، شركات متعددة الجنسيات، جمعيات أهلية، إعلام...)

[1]–John Baylis, Op. cit, p 49.

[2]– Ibid, p 50.

التي تجاوزت الإطار الوطني، ما جعل الحدود الجغرافية القومية مخترقة تماما. حيث أن هذا الاتجاه قوي بفضل تقنيات المعلومات التي لا تعرف لها حدود." [1]

يعتبر موضوع الحركات الاجتماعية من أهم المواضيع التي يكثر النقاش بشأنها في عصر العولمة، فهي أصبحت بحق تشكل الطبقات العبر وطنية للحكم العالمي ، حيث أن **فالانتين موغادين** في مؤلفه المسمى " العولمة والحركات الاجتماعية " يركز على ثلاث حركات اجتماعية عبر وطنية أو عالمية، وهي الحركة العالمية للمرأة والشبكات النسوية العابرة للحدود الوطنية ، الحركات والشبكات الإسلامية عبر الحدود الوطنية وحركة العدالة العالمية .

والحركات الاجتماعية العالمية تعود إلى أواخر القرن الثامن عشر (18م) على الرغم من أنه في العقود الأخيرة ارتفع وبشكل كبير نطاق العبر وطنية وحجم العلاقات الدولية بين الناشطين، وقد لاحظت سيدني تارو S.Tarrow أن الحركات الاجتماعية ظهرت من الجمعيات ومراكز الاتصالات العادية وربط المناطق النائية وانتشار الطباعة ومحو الأمية ، وترتبط الحركات الاجتماعية بذلك مع الحداثة والرأسمالية فهي متأصلة فيها وناجمة عن تناقضات النظام الرأسمالي العالمي.

يصد حيز كبير من المبادرة في نظام الحكم في العالم المعاصر عن الحركات الاجتماعية العالمية التي تعمل خارج القطاع العام وتسهم بدور فعال في نظام الحكم العالمي على اعتبار أنها قطاع غير رسمي لا يسع للربح يعمل على تعبئة قلق الجماهير واحتجاجاتها بحملات ترمي لإعادة صياغة السياسات والهياكل الأعمق للعلاقات الاجتماعية ( كالاتجاهات العسكرية أو الرأسمالية) التي تعكسها تلك السياسات. وتكون

[1]– James N. Roseneau, Turbulence in world politics and theory of change and continuity, usa:princton university press, 1990, p 36.

الروابط والجمعيات عالمية في هذا النطاق مادامت تعالج مشكلات العالم أجمع، ومن حيث تتابع قضاياها باستغلال الظروف التي توفرها العولمة.

وتتميز الحركات الاجتماعية العالمية بجملة من الخصائص يمكن حصرها في :

- التنوع الهائل للحركات الاجتماعية من خلال تصديها لمعالجة مجموعة واسعة من القضايا تتراوح بين حقوق السكان الأصليين لإقليم معين وقضايا حاملي مرض الايدز....وغيرها.
- الاختلاف في التصورات بين الحركات الاجتماعية بخصوص العالم المتحول الذي تحلم بإقامته .
- اختلاف نطاق نشاط الحركات الاجتماعية فبعضها عالمية وبعضها تفكر عالميا وتعمل محليا.
- اختلاف في النشاط، فبعض الحركات الاجتماعية تشن حملات منعزلة بينما أخرى تسعى لتحقيق أهدافها من خلال اتفاقات تحالف على نطاق واسع.
- تعدد الاستراتيجيات وتنوعها، فبعض النشطاء يعتقد أنه من المناسب أن يعمل مع الحكومات ووكالات نظام الحكم العالمي وروابط رجال الأعمال وبعضها الآخر يعتقد أن أي تعامل مع المؤسسة التقليدية يعتبر تنازلا مرفوضا عن المبادئ.

بالرغم من أن الحركات الاجتماعية العالمية تعاني أغلب الأحيان من نقص في الموارد ومن الخلافات الداخلية ورغم الصعوبات التي تعترضها إلا أنها تمارس نفوذا ملموسا في نظام الحكم العالمي المعاصر، وقد أسهمت في حقن أفكار التجديد والتطوير في مناهج السياسات الخاصة بالحفاظ على البيئة مثلا وحماية حقوق الإنسان والإغاثة وقت الكوارث وتوفير الرفاه الاجتماعي وتحسين ظروف المجتمعات المحلية.[1]

[1]– Ibid, pp 52,53.

وتتبع قوة ونفوذ الحركات العابرة للحدود الوطنية من قدرتها على تنظيم الناس والموارد عبر الحدود الوطنية في السعي لتحقيق الأهداف الجماعية وتوجيه الكثير من جهودها لإعادة صياغة السياسات التي تنتهجها الحكومات على الصعيدين القومي والمحلي من خلال وكالات تنظيمية ما فوق الدولة.

وما يؤكد أهمية هذه الحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية على مستوى السياسات العالمية أن شجعتها معظم المنظمات الحكومية الدولية للمشاركة مباشرة أو غير مباشرة في مداولاتها كوسيلة لإضفاء الشرعية على سلطتها أو لاكتساب الخبرة التي تشتد الحاجة إليها غالبا.

ولقد نمت المنظمات غير الحكومية في العقد المنصرم وازداد عدد أعضائها وتنوعت فئاتها ومستويات عملها وازدادت تشابكا واتصالا عبر الحدود الدولية ابتداء من منظمات شعبية محدودة الإمكانات والموارد إلى منظمات دولية ضخمة ذات نفوذ كبير وتمويل متوسط مثل منظمة السلام الأخضر (Green peace) فخلال العقود الثلاث الأخيرة تضاعف عدد المنظمات الحكومية العالمية إلى أربع مرات، إذ أشار تقرير الأمم المتحدة الذي نشر سنة 1995م بشأن إدارة الحكم عالميا إلى أن هناك ما يقرب 29000 منظمة غير حكومية.

وتبلور دورها على المستوى العالمي نتيجة للمطالب الاجتماعية الداخلية التي كانت ترى بأن اختلاف الدولة من حيث التنظيم والتقنية عن المنظمات غير الحكومية لا يجب أن يدفع لحصر دور هذه المنظمات في المسائل المحلية واضطلاع الدولة بالشؤون العالمية. [1]

[1] يحي وناس ، **المجتمع المدني وحماية البيئة: دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات** ، الجزائر: دار الغرب للنشر والتوزيع ،2003 ، ص 156.

## المبحث الثاني: القوى عبر القومية: رؤية في الدور

يشير ميثاق الأمم المتحدة في ديباجته إلى عبارة "نحن شعوب العالم" ولم يقبل "نحن دول العالم"، لذلك تجد القوى عبر القومية مبررها في الاهتمام بالشؤون العالمية وتستند عملية إشراك هذه القوى إلى قناعة تقتضي بان الحلول الجذرية لا تأت من الحكام السياسيين، وإنما من خلال آلاف القرارات الحكيمة المستخلصة من وقفة ضمير ملايين الأشخاص الذي يعملون من أجل حماية هذا العالم.

### المطلب الأول: مجالات مساهمة القوى عبر القومية في الشؤون العالمية

إن طبيعة العلاقة بين هذه الفواعل أو القوى في نظام الحكم العالمي على درجة كبيرة من التعقيد والترابط من جهة والتنازع والاختلاف من جهة أخرى، في الكثير من القضايا تستطيع القطاعات المختلفة أن تستخدم أنشطتها دون الارتباط فيما بينها، غير أنه في عديد القضايا تؤثر الواحدة منها في الأخرى، للأسف فإن تضارب المصالح ووجهات النظر التي تفصل القطاعات تجعل الصراعات بين مختلف القطاعات واردة في كثير من الأحيان بسبب الخلافات حول المصالح والقيم وهي تتصف بنمطية مثقلة بالقيم والصراعات على السلطة والموارد ومقاومة العمل المشترك. وتعتبر هذه الخلافات ضرورية من أجل تطوير تحليل كامل للقضايا والمشكلات العالمية ويستدعى التوفيق بين المصالح والرؤى المختلفة إتباع طرق دبلوماسية لحسم الخلافات كالمفاوضات والاتفاقيات متعددة الأطراف، لأن التعاون بين هذه القطاعات مفيد لأغراض التنمية والحكم الراشد، وحل أو إدارة الأزمات الدولية...[1]

وعموما تتلخص أهم المجالات التي تعبر عن مساهمة القوى عبر القومية في إدارة السياسة العالمية في التالي:

[1]– ل. دافيد بروان وآخرون، **العولمة والمنظمات غير الحكومية وعلاقات القطاعات المتعددة**، في جوزيف– س ناي وجون دوناهيو: الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، تر: محمد شريف الطرح، الكويت، العبيكان، 2002، ص ص 395، 396.

- **في مجال إدارة قضايا التنمية وعدم المساواة:** تتطلب تطوير مفهوم التنمية عبر ربطه بتوليفه البيئة والحاجات الإنسانية المستقبلية والتصدي لقضايا الفقر وعدم المساواة والبطالة وقمة الأرض في ريو دي جانيرو في 1992، القمة العالمية حول التنمية الاجتماعية في كوبنهاغن في 1995، المؤتمر الدولي حول السكان والتنمية في القاهرة 1995، ومؤتمر المستوطنات البشرية في اسطنبول في 1996. كلها خلصت إلى أن حل المشاكل التنموية يمر عبر تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز سياسات السوق الحرة والمبادرات الفردية دون الإشارة إلى مسائل التكيف والديون.

إن الحكم العالمي يشير إلى التأثير الدولي على السياسات المحلية عبر احترام الالتزامات العالمية وقبول المبادئ الأساسية للتجارة المتعددة.

- **في المجال البيئي:** تستدعي إدارة المشاكل البيئية موافقة عالمية عبر أنظمة تنسيق العمل في الحكم العالمي من خلال معالجة قواعد التفاوض الملزمة التي تعكس التفاهم العالمي عبر مبادئ توجيهية لسلوك بيئي جيد مع دعم دور المنظمات الدولية وأبحاثها ذات العلاقة، وأخذ القضايا البيئية على محمل الجد خاصة من طرف الشركات متعددة الجنسيات التي قد تتناقص مصالحها مع السياسات البيئية وبالتالي تعزيز الإجراءات الفعالة لتخفيض الفقر وحماية البيئة العالمية وإقرار اتفاقيات التنوع البيئي وحماية وتوفير الماء الصالح للشرب عبر استراتيجيات التطوير الوطنية والمساعدات المالية والتقنية وضمان الأمن البيئي بما يؤدي إلى عدم خلخلة توازنه واستنزاف موارده.[1]

- **في المجال الاقتصادي والمالي:** لمؤسسات الحكم العالمي دورا بارزا في إدارة المنظومة الاقتصادية والمالية العالمية من أجل الحد من الأزمات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار المالي والنقدي لكن المشكلة هي اتهامها بأنها تحت سيطرة ونفوذ الدول المتطورة ما يستدعي تفاعلها مع المنظمات الإقليمية حيث يكون للدول النامية مزيدا من النفوذ والتصويت إضافة

[1]- وليد خلاف، مرجع سبق ذكره، ص ص 57،59.

إلى ضرورة إصلاحها في حد ذاتها وبلورة آليات وسياسات أكثر عدلا وإنصافا لمصالح الدول النامية عبر تحقيق توازن بين دورها ومتطلبات الدول النامية والاستجابة لاحتياجاتها من اجل نظام اقتصادي عالمي جديد أكثر عدلا بالتنسيق بينها وبين المنظمات الإقليمية كجزء أو طرف في الحل.

- **في مجال مكافحة الفساد:** وذلك من خلال التعامل الفعال مع قضايا الفساد الواسع الانتشار والجريمة وغسيل الأموال وتطوير آليات المراقبة الالكترونية ومصادر عائداتها وتطوير أطر تعاون متعددة لمكافحة الاتجار بالمخذرات وتبييض الأموال ترشيد إستغلال واستهلاك الطاقة العالمية بما يضمن حاجيات الأجيال المستقبلية وتحقيق التنمية المستدامة وتجسيد مبادئ الحكم الجيد ومكافحة الفساد على المستويات المحلية والعالمية. ويمكن تسجيل بعض المبادرات من جانب مؤسسات الحكم العالمي مثل مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD حيث تبنت عام 1997 ميثاقا اعتبرت فيه تقديم أو عرض رشوة على مسؤول حكومي لقاء مصلحة أو اتفاقيات عمل يعد جرما. كما تعهدت الدول الموقعة على الميثاق بتبني قواعد موحدة لمعاقبة الشركات والأفراد الذين يثبت تورطهم في ممارسات فاسدة لكن لم تسجل بعد أية حالة إدانة.[1]

**المطلب الثاني: مبررات قيام القوى عبر القومية**

هناك ثلاثة أنواع رئيسية من المشكلات التي تبرر قيام مؤسسات عالمية، وعلى الحد الذي تزداد فيه هذه المشكلات خلال فترة ما من العولمة حينها يمكن توقع ازدياد الحاجة إلى عمل جماعي: مشكلات التنسيق، مشكلات عامة، ومشكلات قيم جوهرية مثل حقوق الإنسان.

- **بالنسبة لمشكلات التنسيق:** فيمكن إيجازها في تنسيق الروابط العالمية أو تبادل المعلومات والبضائع والخدمات عبر الحدود القومية.

[1]- المرجع نفسه، ص 60.

- **بالنسبة للمشكلات العامة:** فيقصد بها حماية الموارد العامة أو البضاعة العامة وهي البضائع التي لا منافس لها ويستحيل استبعاد أي شخص من استعمالها.

- **مشكلات القيم الجوهرية:** ومعناها حماية القيم الجوهرية كالمساواة والحرية والديمقراطية التي تسمو على تيار الممارسات السياسية.

غير أن هذا لا يعني أنه بمجرد قيام هذه المشاكل يدفع لنشأة المؤسسات العالمية بصورة آلية لأن الدول القومية تظل متمسكة بسيادتها ومصالحها أمام انتعاش الاهتمام بالمحلية واللامركزية، وكذلك غياب المعلومات والضمانات الكافية للدول لتقرر أن التعاون يخدم مصالحهم وفي غالب الأحيان فهي تنظر من زاوية التكاليف ومن حيث الوقت والنفقات.

وتكون استجابة الحكومات على العولمة وتزايد توسع الأبعاد العالمية على ثلاث أشكال: وحيدة الجانب أي كأن تقبل بعض الدول لمقاييس طورتها دول أخرى، ثنائية أو أقل عدد ممكن من الجوانب مع عدد قليل من الشركاء الذين لهم تفكير مماثل، وإقليمية من خلال تشكيل التجمعات الإقليمية.

فالدول لها خيارات في الاستجابة للمشكلات العالمية، فهي تستطيع اختيار ألا تقوم بعمل وترك الاحتمالات مفتوحة لأن تتطور المبادئ أو آليات التنسيق الأخرى من خلال السوق أو من خلال شبكات المنظمات الحكومية.[1]

[1]- كاري كوغليانيس، **العولمة وتصميم المؤسسات العالمية**، في: جوزيف س ناي، وجون دوناهيو، مرجع سبق ذكره، ص ص 409,408.

## المبحث الثالث: دور القوى عبر القومية (الحدود والتحديات)

بتتبع مجريات السياسة العالمية، نلاحظ أنها تعكس الصراع حول ثلاثية: الثروة، والقوة، والمعرفة، بالنتيجة تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1999 يشير إلى جملة من الأزمات العالمية والتي تعكس سلبيات ونقائص مؤسسات الحكم العالمي بصيغتها الحالية: فالمؤسسات الدولية مثلا غير متوازنة من حيث التمثيل الجغرافي وهي بدورها مسيطر عليها من قبل الاقتصاديات الأكبر في العالم، الدول النامية والفقيرة غير ممثلة بشكل كاف، بل ومستثناة من الحكم العالمي، بنى وعمليات صنع القرار العالمي غير تمثيلية، عدم وجود آليات لجعل الالتزام بالمبادئ والمواثيق حول حقوق الإنسان العالمية تنسحب على الشركات والأفراد، وليس فقط الحكومات. وعلى هذا الأساس فإن الحكم العالمي يهدف إلى تحقيق قدر من العدالة والمسؤولية في نطاق عالمي، عبر ترسيخ مجموعة من المبادئ والقواعد في الممارسات الدولية من أجل الاسترشاد بها (كسياسات حماية البيئة، وآليات المساعدة...)، من خلال مؤسساته العالمية المختلفة وتتمثل أبرز تحديات الحكم العالمي في:

### المطلب الأول: التحديات الشرعية

تعبر خاصية الشرعية على مدى التزام الممثلين في المسرح العالمي بالقواعد والأحكام الدولية بصفة غير إلزامية أي إرادية، والتي يعبر عنها توماس فرانك في كتابه "قوة الشرعية بين الأمم" « The power of legitimacy among Nations » عام 1990، إذ يعرف الشرعية كصفة مميزة للقاعدة القانونية أو نتاج الأحكام القانونية التي تم إقرارها والاتفاق بشأنها والسمة الرئيسية للشريعة في النظام الدولي هي العضوية ضمن المجموعة الدولية من خلال أنظمتها المتعددة الأطراف ونسق التفاعلات التي تتم بين أعضائها، مؤسساتها وقوانينها، المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة التي تقوم بتشريع القواعد والممارسات الدولية والتأكيد من مطابقتها للمبادئ المتفق عليها مثل: دولة واحدة ← صوت واحد، شرعية

مجلس الأمن كمؤسسة رئيسية في النظام الدولي، لكن التحدي الأبرز لخاصية الشرعية هو ما تعلق بإشكالية السيادة (التدخل في شؤون السيادة وممارسة الضغوط الدولية)، إشكالية التدخل الإنساني (باسم حقوق الإنسان وحماية الأقليات)، توجيه عمل المؤسسات الدولية لتتلاءم مع مصالح وأجندة الدول الكبرى (إشكالية ازدواجية المعايير في التعامل مع القضايا الدولية).

على صعيد آخر، تبرر المنظمات الدولية غير الحكومية كتنظيم دولي يتحدى شرعية المؤسسات الدولية الحكومية، من خلال محاولة خلق إطار لمراقبة ومساءلة نشاطات المنظمات الحكومية، حيث تجادل منظمات المجتمع المدني العالمي، بأن من حقها تمثيل المواطنين في مجمل القضايا التي أهملتها الحكومات الوطنية، عبر تشجيع الفئات المهمشة في المجتمع على المشاركة الواعية والهادفة، في إدارة شؤونهم المشتركة وإجبار الحكومات والمؤسسات الدولية على تحمل مسؤولياتها تجاه الفئات الضعيفة الأكثر تأثرا بقراراتهم.[1]

**المطلب الثاني: تحديات المسؤولية**

تواجه مؤسسات الحكم العالمي، ضغوطا متزايدة من أجل الالتزام أكثر بالمسؤولية والشفافية في أعمالها، خاصة من قبل منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وأخرى من الحكومات الديمقراطية بتعبير "كيوهن وناي"، فرغم مسؤولية ممثلي الدول في مؤسسات الحكم العالمي أمام مسؤوليهم المنتخبين، إلا أن الاجتماعات المغلقة أمام الرأي العام، والتي تعمل في نوادي خاصة مثل: البنك الدولي، منظمة التجارة الدولية وصندوق النقد الدولي، متهمون بالعمل في سرية أي انعدام الشفافية. في نفس الإطار يرى (. وودس) بأن تعزيز سلطة ومجال المؤسسات الدولية في تنظيم شؤون الدول الأعضاء، لن يكون كاملا بدون دمقرطة هذه المؤسسات، حيث يقول: "من الجدير الملاحظة بأن قدرة الناس على محاسبة المؤسسات الدولية محدودة جدا، ففي المركز الأول: من المستحيل تجنب

[1]- Margartet. P. Karans and Karen A Mintgst, International organizations the Palitics and Processes of Global Governance. Lynne RIENNER Publishers Boulders, CO 8013, USA, 2004, pp 31,32.

العجز الديمقراطي في المنظمات الدولية، لأن الجمهور لا يتجنب مباشرة ممثليه في منظمة التجارة العالمية أو البنك الدولي...، حتى في الديمقراطيات العريقة... حكم ديمقراطي عالمي، وحكم اقتصادي دولي، بعيد عن اهتمامات الحكومة التمثيلية، فالمواطنون لا يستطيعون توظيف أصواتهم عمليا من أجل التأثير أو إعاقة أو محاسبة حكوماتهم على أعمالها في منظمة دولية...، على أية حال فالعجز الديمقراطي لا يستبعد تحسين مسؤولية المنظمات الدولية".[1]

إن العناصر الأساسية لجعل المسؤولية في الحكم المحلي أكثر عمومية تتضمن شفافية الأعمال من خلال حرية تدفق المعلومات الموجهة إلى عموم المجتمع، الرقابة على أعمال الحكومة وسياساتها وعملياتها والنتائج المنجزة عنها، ضمان تنفيذ الأعمال (الالتزام) ضمت حدود نطاق السلطة المتوافقة مع القواعد ذات العلاقة والمعايير والسياسات المعمول بها.

فيما يخص الحكم العالمي نحتاج لفحص مثل هذه الخطوات لزيادة مسؤوليات وكالات نظام الحكم العالمي فيما يخص:

- **الشفافية والمراقبة:** أغلب المؤسسات الدولية لها أسباب قوية لتحديد درجة الشفافية في أعمالها، والتي تتضمن الحاجة لحماية ملكية أو سرية المعلومات والاعتقاد بأن أي انفتاح واسع سيؤثر على عملية اتخاذ القرارات عكسيا بسبب حساسية القرارات، ورغم حجم هذه المخاوف إلا أن الملاحظ هو لجوء أغلب المؤسسات الدولية إلى نشر تقاريرها وجداول أعمالها في مواقع الويب الخاصة بها بل وتضغط على حكومات الدول الأعضاء للسماح بنشر وكشف نتائج الاتفاقيات والسياسات المبرمة معها، لكن بالرغم من ذلك فهناك تفاصيل مهمة لا تنشر من قبل هذه المؤسسات، كنتائج اجتماعات مجالس الإدارة، وعمليات التصويت...، ما يصعب من عمليات مساءلة الحكومات بسبب عدم معرفة دورهم في عملية

[1]-Ngaire Woods, « Accountability in Global Governance », Human Development Report office by UNDO. Occasional Paper Background paper for HDR, NY, 2002, P 17.

التصويت، وتلعب منظمات المجتمع المدني المحلية والعالمية دورا بارزا في المراقبة على عمل المؤسسات الدولية وتقييم أنشطتها والضغط نحو مزيد من الشفافية في أعمالها.
التي يجب أن توجه لعموم المواطنين.

-**المسؤولية القضائية:** تتضمن تصرف مؤسسات الحكم العالمي ضمن سلطاتها بتوافق مع قواعدها وتشريعاتها الخاصة، تتجسد في لجان الفحص أو المراقبين أو القرارات المتخذة حول الخروقات التي قد تحدث من أجل اتخاذ الإجراءات البديلة لمعالجة مثل هذه التجاوزات، مثل لجان التفتيش، المستشارون، مكاتب التحقيقات...، الهدف هو إيجاد حلول عملية للمشكلات البيئية أو الاجتماعية، والنظر في شكاوي المواطنين المتضررين من نشاطات هذه المؤسسات.[1]

**المطلب الثالث: تحديات التأثير**

يكمن التحدي الثالث للحكم العالمي في فعالية الحكم، أي قياس مدى نجاح أو فشل السياسات والتعليمات الموجهة لمعالجة الحاجات والمشاكل العالمية، إن آلية التأثير والفعالية تتجاوز بعد الالتزام الرسمي بالسياسات والقرارات ومجمل الاتفاقيات من قبل مختلف الفواعل في السياسة العالمية إلى التعهد باتخاذ إجراءات معينة لمعالجة التغيرات الحاصلة في سلوك بعض الأطراف الموقعة على الاتفاقية أو المساهمة في حل المشاكل العالمية.

إن تعقيد القضايا الدولية وطبيعتها المتداخلة واضطراب الساحة الدولية باعتبارها ميدانا للصراع على الموارد والتنافس والسيطرة والنفوذ، تتحدى أي محاولة للتنظير حول فعالية الإدارة العالمية للموارد والأزمات، هناك العديد من وجهات النظر والمصالح التي توفق بين السياسات المتغيرة وشكوك حول كفاءة البدائل السياسية المختلفة، وفي تقييم فعالية وحجم تأثير الحكم العالمي يمكن طرح عدة أسئلة: من يترجم الاتفاقيات إلى عمل؟ يتضمن ذلك دمج المعايير العالمية في القوانين المحلية، الممثلون العالميون يوظفون الإجراءات

[1]- Ibid, PP 19,20.

الدبلوماسية العقابية كفرض العقوبات الاقتصادية، واستخدام القوة العسكرية لمعالجة حالات الفشل أو عدم الالتزام من قبل بعض الدول. فما هي النتيجة؟

إن مهمة تقييم فعالية الحكم إحدى التحديات المركزية في صنع السياسة العامة، سواء في المستويات العالمية أو الإقليمية أو الوطنية للسياسة والحكم، فتحديات الحكم العالمي تتضمن تشكيلة واسعة من القضايا والمشاكل العالمية التي تتطلب إدارة رشيدة وحكما فعالا لمعالجتها، كما أن العديد من مكونات الحكم ليست عالمية المجال، بالأحرى متعددة المستويات يؤدون أدوارا رئيسية بجانب الدول، كمنظمات المجتمع المدني المحلية والعالمية، المؤسسات الدولية، القطاع الخاص...[1]

وفي تقرير صادر عن مجلس العلاقات الخارجية التابع لوزارة الخارجية الأمريكية تحت عنوان: "المؤسسات الدولية وبرنامج الحكم العالمي" تضمن: (... إن جدول أعمال برنامج المؤسسات الدولية والحكم العالمي واسع جدا... نحن سنقيم الترتيبات المؤسساتية التي تحكم تحديات عالمية معينة... لفحص طبيعتها التي تغيرت في العقود الأخيرة، من حيث الأنظمة والبنى الدولية سواء إقليمية وعالمية، مؤقتة ودائمة، شكلية ورسمية، من حيث تنظيم العمل، وتحقيق تقدم في التعاون متعددة الأطراف سواء أكانت الآليات كافية وفي متناول المهمة، أم يجب تعديلها، كما أن الإصلاحات المؤسساتية والتقسيمات الجديدة للعمل ستكون ملائمة ومنسقة مع المصالح الوطنية الأمريكية على المدى الطويل، البرنامج سيستخدم عدة معايير تحقق الكفاية، وتناسب النظام القائم، منظمات، وأنساق أخرى من الحكم العالمي، هذه المعايير تتضمن التأثير...، الشرعية...، المسؤولية...[2]

[1]- Margartet. P. Karans and Karen A. Mintgst, OP. Cit, P 33.
[2]- Council on Foreign Relations, International Institutions and Global Governance Program World Order in the 21 st Century. Anew Initiative of the Council on Foreign Relations, NW, Washington DC, May 1, 2008, pp 05,06.

**خلاصة واستنتاجات**

من خلال كل ما سبق نستنتج أنه ولفهم الحكم العالمي للقرن الواحد والعشرين يجب أن نذهب إلى ما وراء فهم التعاون المتعدد الجوانب بين الدول، كما يتوجب علينا فهم كيف تتفاعل القوى في الشبكات بما فيها القوى التي هي أجزاء من الحكومات من حيث التنظيم إضافة إلى تلك الأجزاء التي ليست كذلك في صورة المبادئ المتغيرة بصورة سريعة.

فطبقات الحكم العالمي بما فيها الطبقات ما دون الدولة، والطبقات ما فوق الدولة، وكذا الحركات الاجتماعية. أو ما يطلق عليه بالمجتمع المدني العالمي أو المنظمات غير الحكومية، كلها صارت تلعب دورا محوريا في مختلف القضايا والمسائل وصار لها وزنها الكبير في الساحة الدولية باعتبارها فواعل تنافس الدول وتتقاسم معها جزاء من سيادتها التي هي الدليل القانوني على قيامها ووجودها في إطار ما يعرف بالعالمية أو نظام الحكم العالمي الذي صارت فيه أغلب القضايا والظواهر السياسية والاقتصادية والثقافية... وغيرها متجاوزة للحدود القومية ومؤثرة في كل شعوب العالم.

# الخاتمـــــة

## الخاتمـــــــة:

قال جاك أتالي "إن الأخوة سوف تكون اليوتوبيا العظيمة للعصر القادم" ويبدو أن ساعة العالمية التي تحدث عنها قد جاءت بالفعل. فمن خلال هذا البحث تأكدنا أن نمط الحكم العالمي أصبح واقعا ملموسا ومعاشا في ظل تنامي البعد العالمي والكوني وسيادة قيم ومعايير عالمية، وبروز ظواهر وقضايا تتجاوز الحدود الوطنية للدول القومية وتخترقها لتؤثر في كافة الفئات والشعوب عبر العالم ما فرض ضرورة توحيد الجهود وتنظيمها من أجل السيطرة على هذه القضايا وحل المشكلات التي تشكل تهديدا كبيرا على الجميع.

ومع غياب سلطة فوق وطنية أو حكومة عالمية تدير الشؤون وتضبط السلوكات وتفرض النظام والقانون العام كان لزاما على مختلف الفاعلين والقوى الدولية تولي زمام المبادرة في هذا المجال بعد عجز الدول بمفردها على معالجة تلك القضايا فنسقت ونظمت ذلك مع طيف كبير من المنظمات والحركات العابرة للقومية بمختلف مستوياتها، حيث أن المستوى الوطني لم يعد هو المستوى الإستراتيجي في تحديد طبيعة وتوجهات التغيرات الحاصلة في العالم بل أضحت تنازعه فواعل أخرى تصوغ القواعد وتتحكم فيها ولم يبق للدولة القومية من مجال عدا أن تتكيف وأن تحافظ على قدر كاف من نفوذها الذي يستمر وإن كان بمستويات مختلفة عن السابق. وتبعا لهذا كله تزعزعت الميزة الأساسية للدولة الوطنية ومرتكزات قدرتها وسلطتها وتحولت إلى جهات أخرى بأنماط مختلفة، فأصبحت رهينة فضاءات أوسع نابعة من تحت و فوق مما يفضي إلى نماذج عديدة من الحكم تتحكم فيها المؤسسات والفواعل والقيم.

عموما يمكن بلورة جملة من الاستنتاجات كمحصلة لما تم التطرق له في هذه الدراسة كما يلي:

- مفهوم الحكم لم يبق على حاله وإنما تطور تدريجيا ليصبح يحمل معاني جديدة أكثر شمولية وأكثر دقة وتعبيرا، وتجاوز حدود الضيق التي فرضت عليه من قبل الدولة

القومية لتصبح له دلالات مشاركة مختلف الجهات، فما يمكن تمييزه هو معنى ضيق ومعنى واسع.

- في ارتباطه بالتحولات الحاصلة على المستوى العالمي، اتسع مفهوم الحكم ليصبح مفهوما محوريا أساسيا وهو بهذا يندرج ضمن مقولات تعددية ونيوليبرالية ومؤسساتية في تصميمه ومضمونه.
- الحكم العالمي كمؤسسات تكون واقعا لا يمكن تجاهله، ولكن كممارسة تقف في وجهه العديد من المشاكل والصعاب الداخلية والخارجية، فقد حدث تحول في نطاق الحكم العالمي بعيدا عن التركيز المتفرد على نظام الدول و نحو تنظيم معقد متعدد الطبقات من وسائل وضع الأحكام وإحلال النظام، بحيث لا يعتبر أي موقع مكانا ذا سيادة، إضافة إلى أن قدرا كبيرا من زمام المبادرة في مجال صياغة المعايير السياسية، هو اليوم في أيدي هيئات خارج النطاق العام كوكلاء السوق التجارية والحركات الاجتماعية.

ويجدر التنويه إلى حقيقة أن المشروعات العالمية والكونية قد تم التفكير بها منذ أوقات طويلة ولم تنجح لابد وأن يدفعنا لنوع من التأني، لأن ما يعبر عنه بكونه مصلحة عالمية قد يكون في حقيقة الأمر مصلحة دولة معينة أو مجموعة من الدول، كما أن هناك شد وجذب مستمرين بين الطموح إلى ثقافة أو هوية عالمية ووجود تأكيد أهمية الاختلاف والتنوع، ضف إلى ذلك أن إيجاد نظام عالمي والمحافظة عليه يتطلبان مواردا وإدارة سياسية مفقودة غالبا.

# قائمة المراجـــــع

# قائمـــــة المراجـــــــع:

**المراجع باللغة العربية**

**أولا: الكتب**


1. أوهماي كينشي ، **الاقتصاد العالمي: المرحلة التالية**، تر: مركز التعريب والبرمجة، لبنان: الدار العربية للعلوم، 2006.
2. أولريش بك، **ما هي العولمة**، تر: أبو العيد دودو، ألمانيا: منشورات الجمل، 1999.
3. الألغنيمي محمد طلعت ، **الأحكام العامة في قانون الأمم**، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1970.
4. باغنار جاك ، **الدولة مغامرة غير أكيدة**، تر: نور الدين اللباد، ط1، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002.
5. بروان ل. دافيد وآخرون، **العولمة والمنظمات غير الحكومية وعلاقات القطاعات المتعددة**، في: **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة** تحرير جوزيف- س ناي وجون دوناهيو ، تر: محمد شريف الطرح، الكويت، العبيكان، 2002.
6. هاليداي فريد ، **الكونية الجذرية لا العولمة المترددة**، تر: خالد الحروب، ط1، لبنان: دار الساقي، 2002.
7. وناس يحي، **المجتمع المدني وحماية البيئة: دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات** ، الجزائر: دار الغرب للنشر والتوزيع ،2003.
8. حداد ريمون ، **العلاقات الدولية نظام أم فوضى في ظل العولمة**، لبنان: دار الحقيقة، 2000.
9. حيدر محمود ، **الدولة المستباحة من نهاية التاريخ إلى بداية الجغرافيا**، القاهرة: رياض الريس للكتب والنشر، 2004.
10. حتي ناصيف يوسف ، **النظرية في العلاقات الدولية**، لبنان: دار الكتاب العربي، 1985.

11. كوغليانس كاري ، **العولمة وتصميم المؤسسات العالمية**، في: الحكم في عالم يتجه نحو العولمة تحرير جوزيف– س ناي وجون دوناهيو ، تر: محمد شريف الطرح، الكويت، العبيكان، 2002.
12. روبرت كيوهن وجوزيف. س. ناي، **تمهيد**، في: **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة**، تحرير جوزيف. س. ناي جون. د. دوناهيو، تر: محمد شريف الطرح، الرياض: مكتبة العبيكان، 2005.
13. ف. كيتل دونالد ، ثورة الإدارة العالمية ، تر : محمد شريف الطرح ، المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان،2003.
14. لحرش عبد الرحمن ، **المجتمع الدولي (التطور والأشخاص)**، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007.
15. مارل مارسيل ، **سوسيولوجية العلاقات الدولية**، تر: حسن نافعة، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986.
16. مقلد اسماعيل صبري ، **نظريات السياسة الدولية (دراسة تحليلية مقارنة)**، الكويت: د. د.ن، د. س. ن.
17. المراكبي عبد المنعم ، **التجارة الدولية والسيادة الدولية**، القاهرة، دار النهضة العربية، 2004.
18. نعمة عدنان ، **السيادة في ضوء القانون الدولي المعاصر**، بيروت: د. د. ت، 1978.
19. ستيرن جيفري ، **تركيبة المجتمع الدولي**: مقدمة لدراسة العلاقات الدولية، تر ونشر: مركز الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج، 2004.
20. صن أمارتيا ، **تنمية الحرية**، تر: شوقي جلال، في عالم الفكر، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون، والآداب، 2004.

21. عتريس طلال ، **الأمن القومي وسيادة الدولة في عصر العولمة**، في: العولمة أثرها في المجتمع والدولة، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2002.

**ثانيا: القواميس**

1. إيفانز غراهام و نوينهام جيفري ، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

**ثالثا: المذكرات والرسائل الجامعية**

1. زبيري رمضان ، "العولمة والبنى الوظائفية الجديدة للدولة"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص التنظيم السياسي والاداري، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2007-2008).
2. كرازدي إسماعيل، "العولمة والحكم نحو حكم عالمي ومواطنة عالمية"،( أطروحة دكتوراه مقدمة بقسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر- باتنة-، الجزائر: 2011- 2012).
3. سلمان عبدو حسن رزق ، "النظام العلمي ومستقبل سيادة الدولة في الشرق الأوسط"، (دراسة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط، جامعة الأزهر، فلسطين،2010).
4. ثعالبي نوال، "دور الفواعل غير الدولاتية في الحوكمة البيئية العالمية"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: السياسات العامة والحكومات المقارنة، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر -باتنة-، الجزائر 2009- 2010).
5. خلاف وليد ، "دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم العالمي"،( مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الديمقراطية والرشادة، كلية الحقوق، جامعة منتوري -قسنطينة-، الجزائر 2009- 2010).

**رابعا: المجلات والدوريات**

1. أبو هاني علي ، "تراجع مبدأ سيادة الدولة في ظل النظام الدولي الجديد"، **مجلة البحوث والدراسات العلمية**، الجزائر: جامعة الدكتور يحي فارس – المدية-، العدد: 06، مارس 2012.

2. أبو عامر محمد سعد ، "العولمة والدولة"، **مجلة السياسية الدولية**، العدد 161، جويلية2005، المجلد 40.
3. عبد الله عبد الخالق ، "عولمة السياسة والعولمة السياسية"، **المستقبل العربي**، السنة 24، العدد 278، أفريل2005.
4. الصديقي سعيد ، "هل تستطيع الدولة الوطنية أن تقاوم تحديات العولمة؟"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 293، جويلية 2003.

**خامسا: المواقع الإلكترونية**

1. بن سعيد مراد ، "من الحوكمة الدولية إلى الحوكمة العالمية: التحولات الأنطولوجية في تحليل الحوكمة البيئية العالمية"، **المستقبل العربي**.

http://www.caus.org.

**المراجع باللغة الأجنبية**

**أولا: الكتب الأجنبية**

## 1.Les Livres:

1. Bourdieu Pierre, **Les Structures Sociales de l'économie**, (Paris: Seuil 2000).
2. Baylis John and Smith Steve (eds), **The Globalization of World Politics**, Third edition, Ox ford university Press, New york, 2005.
3. Dingwerth Klaus and Pattberg Phipp, **Global Governance as a Perspective on World Politicos**, Global Governance: 2006.
4. P. Karans Margartet and Mintgst Karen A, **International organizations the Palitics and Processes of Global Governance**. Lynne RIENNER Publishers Boulders , CO 8013, USA, 2004.
5. Rosenau James. N and Ernst- Otto Czempiel, **Governance Without Government : order and chang in world politice,** Cambridge university, 1992.
6. Roseneau James N., **Turbulence in world politics and theory of change and continuity**, usa: princton university press, 1990.
7. G. weiss Thomas and others, **The rise of non-state actors in global** governance (**opportun ties and limitations**), one earth future found dation 2013
8. Woods Ngaire, **« Accountability in Global Governance »,** Human Development Report office by UNDO. Occasional Paper Background paper for HDR, NY, 2002.

## 2 .periodicals:


1. Council on Foreign Relations, International Institutions and Global Governance Program World Order in the 21 st Century.**a new Initiative of the Council on Foreign Relations**, NW, Washington DC, May 1, 2008,
2. Finkelstein Lawrence ," What is Golobal Governance?" Vol 03 No 1, (Winter 1995).
3. lee Dong Hwi, **Global sovernance as a way of balancing sovereignty with global responsibility, studia diplomatic, Vol. LXIII,No.2,2010.**
4. Weiss Thomas, What Happened to the Idea of World Governance, **International Studies Guarterly**, Vol 16 (2009).
5. Thomas Caroline, Global governance : development and human Security exploring the links, **Third WorldQuarterly**, Vol 22, No2, 2001.

## الفهـــــــــرس


| المحتويات | الصفحة |
|---|---|
| **شكر وعرفان** | |
| **إهداء** | |
| **مقدمة**..... | أ- ي |
| **الفصل الأول: الحكم العالمي: مدخل مفاهيمي ونظري** | |
| **المبحث الأول: مفهوم الحكم العالمي**..... | **13** |
| المطلب الأول: التأصيل المفاهيمي للحكم العالمي..... | **13** |
| المطلب الثاني: خصائص الحكم العالمي..... | **22** |
| **المبحث الثاني: النقاشات النظرية حول الحكم العالمي**..... | **25** |
| المطلب الأول: النظرية الواقعية..... | **25** |
| المطلب الثاني: النظرية الماركسية..... | **27** |
| المطلب الثالث: النظرية الليبرالية..... | **28** |
| **الفصل الثاني: مصير الدولة القومية في ظل الحكم العالمي** | |
| **المبحث الأول: الدولة القومية (طبيعة الدور وإشكالية السيادة)**..... | **33** |
| المطلب الأول: المقاربة المعرفية والتاريخية للسيادة ..... | 33 |
| المطلب الثاني: سيادة الدولة بين التآكل والتكيف..... | 36 |
| المطلب الثالث: تراجع دور الدولة القومية..... | 40 |
| **المبحث الثاني: مستقبل الدولة في نمط الحكم العالمي**..... | **44** |
| المطلب الأول: نموذج التنسيق السلطوي عن طريق دولة عالمية..... | 44 |
| المطلب الثاني: نموذج الحكم من دون حكومة عالمية..... | 45 |
| المطلب الثالث: نموذج الحكم تحت مظلة الهيمنة..... | 46 |
| **الفصل الثالث: فواعل الحكم العالمي** | |
| **المبحث الأول: القوى عبر القومية**..... | **51** |
| المطلب الأول: فواعل الحكم العالمي ما دون الدولة..... | **51** |
| المطلب الثاني: فواعل الحكم العالمي ما فوق الدولة..... | **52** |

المطلب الثالث: الحركات الاجتماعية العالمية..... 55
**المبحث الثاني: القوى عبر القومية: رؤية في الدور**..... 59
المطلب الأول: مجالات مساهمة القوى عبر القومية في الشؤون العالمية..... 59
المطلب الثاني: مبررات قيام القوى عبر القومية..... 61
**المبحث الثالث: دور القوى عبر القومية (الحدود والتحديات)**..... 63
المطلب الأول: التحديات الشرعية..... 63
المطلب الثاني: تحديات المسؤولية..... 64
المطلب الثالث: تحديات التأثير..... 66
**الخاتمة**..... 70
**قائمة المراجع**
**الفهرس**

# تم بحمد الله